الاعتمادات المالية المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي للسلطات المحلية والإقليمية في دول جنوب وشرق المتوسط: دليل المعلومات

تمت كتابة هذا التقرير من قبل
مركز أستون الأوروبي - جامعة أستون.
ولا يمثل وجهة النظر الرسمية للجنة الأقاليم.

المزيد من المعلومات حول الاتحاد الأوروبي ولجنة الأقاليم متاحة على الإنترنت من خلال موقعي الانترنت http://www.europa.eu و http://www.cor.europa.eu على التوالي.

رقم الدليل:QG-31-13-400-AR-C
ردمك:978-92-895-0653-3
DOI:10.2863/65194

© الاتحاد الأوروبي، ديسمبر/ كانون الأول 2012
يسمح بنسخ هذا التقرير بشكل جزئي، شريطة ذكر المصدر صراحة.

جدول المحتويات

مقدمة 1

1. المساعدات المالية المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي للسلطات المحلية والإقليمية بدول جنوب وشرق المتوسط.....3

1.1 الأدوات الجغرافية المتاحة للسلطات المحلية والإقليمية بدول جنوب وشرق المتوسط 3

2.1 الأدوات الموضوعاتية المتاحة للسلطات المحلية والإقليمية بدول جنوب وشرق المتوسط..... 18

3.1 تسهيلات القروض المتاحة للسلطات المحلية والإقليمية بد ول جنوب وشرق المتوسط 20

2. السلطات المحلية والإقليمية بدول جنوب وشرق المتوسط 25

1.2 ألبانيا 25

2.2 الجزائر 25

3.2 البوسنة والهرسك 26

4.2 كرواتيا 27

5.2 مصر 27

6.2 إسرائيل 28

7.2 الأردن 29

8.2 لبنان 29

9.2 ليبيا 30

10.2 موريتانيا 30

11.2 الجبل الأسود 31

12.2 المغرب 31

13.2 الأراضي الفلسطينية المحتلة 32

14.2 سوريا 32

15.2 تونس 33

16.2 تركيا 33

3. الدروس المستخلصة من برامج الاتحاد الأوروبي في منطقة جنوب وشرق المتوسط 37

4. كيف يمكن للسلطات المحلية والإقليمية تحسين سبل حصولها على مساعدات الاتحاد الأوروبي 41

1.4 توصيات عامة من أجل زيـادة فرص حصول السلطات المحلية والإقليمية على مساعـدات الاتحـاد الأوروبي 41

2.4 خطوات عملية من أجل تحديد حجم المساعدات المالية وكيفية طلبها 42

الاختصارات 47

مقدمة

لقد تم تحرير هذا التقرير وفقا للهيكل التالي، حيث يحدد القسم الأول السلطات الوطنية الفرعية بدول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط التي ينبغي أن يخصص لها الاتحاد الأوروبي تلك الاعتمادات المالية والبرامج. وبالمقابل يتناول القسم الثاني كل دولة من دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، مع دراسة الإطار المؤسساتي الذي تعمل من خلاله السلطات المحلية والإقليمية وتحديد القطاعات التي ترتبط بوجه خاص بإمكانية تنمية كل دولة على حدة. ويصف القسم الثالث بإيجاز بعض أهم الدروس المستخلصة من تجربة الاتحاد الأوروبي السابقة والتي اكتسبها من خلال تنفيذ البرامج التي يمولها على مستوى السلطات المحلية الإقليمية بدول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، في حين يتطرق القسم الرابع إلى كيف يمكن للسلطات المحلية والإقليمية بدول المنطقة تحسين فرص حصولها على مساعدات الاتحاد الأوروبي المالية وبرامجه. وتم تقديم عدد من التوصيات استنادا إلى تجربة الدول الأخرى في تنفيذ برامج تنمية السلطات المحلية والإقليمية، استنادا أيضا إلى الظروف الخاصة القائمة في كل دولة من دول جنوب وشرق المتوسط.

1. المساعدات المالية المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي للسلطات المحلية والإقليمية بدول جنوب وشرق المتوسط

يحدد هذا القسم الاعتمادات المالية وبرامج الاتحاد الأوروبي المتاحة للسلطات الوطنية الفرعية بدول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. ويستخدم الاتحاد الأوروبي نوعين من الأدوات المالية في التعاون الخارجي مع الدول الأخرى. النوع الأول هو الأدوات الجغرافية، وتستخدم للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدولة/ الدول المعنية. النوع الثاني وهو الأدوات الموضوعاتية، وتستخدم للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، إلا أنها تغطي مجموعة أكبر من الدول مقارنة مع تلك التي تغطيها الأدوات الجغرافية.

1-1. الأدوات الجغرافية المتاحة للسلطات المحلية والإقليمية بدول جنوب وشرق المتوسط

برنامج التعاون العابر للحدود* (CBC) *(منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط)

يدعم برنامج CBC مشاريع التعاون العابر للحدود بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة بامتداد الحدود الخارجية (البرية والبحرية) للاتحاد الأوروبي[1]. وتتلخص استراتيجية برنامج CBC في أربعة أهداف رئيسية هي:

- تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحدودية؛
- مواجهة التحديات المشتركة؛
- ضمان حدود آمنة وفعالة؛
- تشجيع الناس على التعاون فيما بينهم.

يتم تنفيذ برامج الحدود البرية بالتزامن مع الشراكة الشرقية (EaP) فقط، ولا تطبق في دول جنوب وشرق المتوسط، إذ يوجد برنامج واحد لحوض البحر الأبيض المتوسط يمكن لجميع دول جنوب وشرق المتوسط المشاركة فيه، وهو: برنامج حوض البحر الأبيض المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، تشترك إيطاليا وتونس في برنامج إيطاليا وتونس العابر للبحر.[2] وتعتبر برامج CBC بمثابة برامج مفتوحة أمام السلطات المحلية والإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية.

[1] يوجد المزيد من التفاصيل على: http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/regional-cooperation/enpi-cross-border/index_en.htm

[2] انظر http://www.italietunisie.eu/

برنامج حوض البحر الأبيض المتوسط

URL: http://www.enpicbcmed.eu/programme

لمحة عامة حول البرنامج

تعتبر أشكال هذا التعاون العابر للحدود المتعدد الأطراف جزء لا يتجزأ من سياسة الجوار الأوروبية (ENP) وأداتها التمويلية (الآلية الأوروبية للجوار والشراكة - ENPI) للفترة ما بين عامي 2007 و2013، حيث يتلخص هدفها الأساسي في تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي (EU) وأقاليم الدول الشريكة الواقعة على طول ضفاف البحر الأبيض المتوسط.

وتملك أربع عشرة دولة مشاركة، تمثل 76 إقليما وحوالي 110 مليون شخص، المؤهلات للدخول في هذا البرنامج، وهي: قبرص، مصر، فرنسا، اليونان، إسرائيل، إيطاليا، الأردن، لبنان، مالطا، الأراضي الفلسطينية المحتلة، البرتغال، إسبانيا، سوريا وتونس.

ويضع البرنامج الإجرائي إطارا استراتيجيا يتكون من أربع أولويات تم تحديدها بالتعاون مع الدول المشاركة وهي:

1. تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنهوض بالأقاليم؛
2. تعزيز الاستدامة البيئية على مستوى حوض المتوسط؛
3. تحقيق أفضل الظروف والأساليب لضمان تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال؛
4. تشجيع الحوار الثقافي والحكم المحلي.

إن الدعوة موجهة إلى كل الفاعلين المنضمين للشراكات المتوسطية العابرة للحدود سواء في المجال العام أو الخاص لتقديم مشاريع مقترحات في أعقاب إطلاق الدعوات العامة، والتي تم الإعلان عنها على نطاق واسع. حيث أن المستفيدين المقصودين بهذه الدعوات هم السلطات المحلية والإقليمية، المنظمات الغير حكومية، الجمعيات المحلية، وكالات التنمية، الجامعات ومعاهد البحوث، وكذلك الجهات الخاصة العاملة في القطاعات التي استهدفها البرنامج.

تجدون آخر الأخبار والمعلومات حول المشاريع، السابقة والحالية والمستقبلية على الموقع التالي: http://www.enpicbcmed.eu/projects/projects-news .

المناطق المؤهلة في دول جنوب وشرق المتوسط

الجزائر

تلمسان، عين تموشنت، وهران، مستغانم، الشلف، تيبسة، الجزائر العاصمة، بومرداس، تيزي وزو، بجاية، جيجل، سكيكدة، عنابة، الطارف.

مصر
مرسى مطروح، الإسكندرية، البحيرة، كفر الشيخ، الدقهلية، دمياط، الشرقية، الإسماعيلية، بور سعيد، شمال سيناء.

إسرائيل
حضارم (منطقة الجنوب)، تل أبيب، همركاز (منطقة الوسط)، حيفا، حتزفون (منطقة الشمال).

الأردن
أربد، البلقاء، مأدبا، الكرك، الطفيلة، العقبة.

لبنان
كامل الأراضي اللبنانية:
جبل لبنان، بيروت، السمل.

ليبيا
النقاط الخمس، الزاوية، العزيزية، طرابلس، ترونة، الخمس، زليتن، مصراتة، سوفاجين، سرت، أجدابيا، بنغازي، الفاتح، الجبل الأخضر، دامة، طبرق.

المغرب
الجهة الشرقية، تازة ، الحسيمة، تاونات، طنجة - تطوان.

السلطة الفلسطينية
كامل الأراضي

سوريا
اللاذقية، طرطوس.

تركيا
ستنعم، باليكسير، إزمير، أيدين، أنطاليا، أضنة، هاتاي.

الإدارة
تتألف لجنة المتابعة المشتركة، بوصفها هيئة صنع القرار الرئيسية، من ممثلي الدول المشاركة، وتشرف وتضمن جودة وفعالية تنفيذ البرنامج والموافقة على تمويل المشاريع. وتعتبر هيئة الإدارة المشتركة، التي تقع بمنطقة الحكم الذاتي بسردينيا (إيطاليا)، هي المسؤولة عن الإدارة التنفيذية والمالية للبرنامج، وبذلك تشكل هذه الهيئة نقطة الاتصال الرئيسية بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها وتمويلها من قبل البرنامج، كما

أنها ترحب بالاستفسارات التي تتعلق بالمشاريع المحتملة. وتدعم الأمانة الفنية المشتركة أيضا هيئة الإدارة المشتركة، وهي أيضا مكتب دولي يقع في كاغلياري، بينما تسهم شبكة من نقاط الاتصال الوطنية في تعزيز فرص البرنامج ونتائجه في المناطق المؤهلة. ويجب توجيه أية استفسارات عن المشاريع السابقة أو الحالية هنا.

بيانات الاتصال بسلطة الإدارة المشتركة

منطقة الحكم الذاتي لساردينييا
عبر Bacaredda، 184
09127 كالياري – إيطاليا
هاتف: 2482 606 070 39+
فاكس: 359 400 070 39+
البريد الإلكتروني: enpi.med@regione.sardegna.it

نقاط الاتصال الوطنية

يمكن العثور عليها بالإضافة إلى نقاط الاتصال في كل دولة على هذا الرابط:
http://www.enpicbcmed.eu/documenti/30_153_20120110164525.pdf

القائمة البريدية لبرنامج CBCMED

للاشتراك في القائمة البريدية لبرنامج CBCMED، املأ هذا النموذج من خلال الموقع التالي:
http://enpicbcmed.us4.list-manage.com/subscribe?u=ba6874c4d5e1c74050f0696af&id=5020afdfb3

الموارد المالية

تبلغ ميزانية برنامج CBC ENPI "لحوض البحر الأبيض المتوسط" 173 مليون يورو، يقدمها الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية (ERDF) والهيئات الأربعة لميزانية الاتحاد الأوروبي ("الاتحاد الأوروبي كشريك عالمي"). ويمكن تمويل المشاريع بحد أقصى يصل إلى 90 في المائة، في حين يجب على الشركاء توفير ما لا يقل عن 10 في المائة من قيمة التمويل المشترك. ويتم تخصيص هذه الأموال وفقا للمجالات التخطيطية المدرجة في الجدول رقم 1.

الجدول 1 . مخصصات ميزانية برنامج حوض البحر الأبيض المتوسط

الأولويات	التدابير	مخصصات الميزانية باليورو
1. تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنهوض بالأقاليم؛	1.1 دعم الابتكار والبحث في عملية التنمية المحلية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط 2.1 تعزيز المجموعات الاقتصادية، لخلق الانسجام بين إمكانيات دول حوض البحر الأبيض المتوسط 3.1 تقوية استراتيجيات التخطيط الإقليمي من خلال دمج مختلف المستويات، وتعزيز التنمية الاجتماعية،	68.748.500 % 40
2. تعزيز الاستدامة البيئية على مستوى حوض المتوسط	1.2 الوقاية والحد من عوامل المؤثرة على البيئة وتعزيز فعالية الطاقة الطبيعية للمساهمة في التصدي لتغير المناخ	51.561.375 % 30
3. تحقيق أفضل الظروف والأساليب لضمان تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال	1.3 دعم عملية تنقل الناس بين الأقاليم باعتبارها وسيلة للإثراء الثقافي والاجتماعي والاقتصادي 2.3 تحسين ظروف وأساليب تداول السلع ورؤوس الأموال بين الأقاليم	17.187.125 % 10
4. تشجيع الحوار الثقافي والإدارة المحلية	1.4 دعم التنقل والتبادل والتدريب، و الكفاءة المهنية للشباب 2.4 دعم الإبداع الفني بكل أشكاله من أجل تشجيع الحوار بين المجتمعات 3.4 تحسين عمليات إدارة الحكم على المستوى المحلي	34.374.250 % 20

تم حتى شهر أيلول/ سبتمبر 2012 تخصيص 29 فى المائة من أموال الاتحاد الأوروبى للأولوية الأولى، 39 فى المائة للأولوية الثانية، 6 في المائة للأولوية الثلاثة، و18 في المائة بالنسبة للأولوية الرابعة[3].و لم يتم بعد تحديد تمويل الفترة ما بين عامي 2013- 2020 .

[3] ENPICBCMED على http://www.enpicbcmed.eu/sites/default/files/grant_contracts_awarded_17.09.2012.pdf

البرنامج الإيطالي – التونسي (ENPI-CBC IT-TN)

URL: http://www.italietunisie.eu/

لمحة عامة عن البرنامج

يتجلى الهدف من برنامج ENPI-CBC IT-TN في تعزيز التكامل الاقتصادى والمؤسساتي والثقافى بين تونس وأقاليم جزيرة صقلية من خلال عملية التنمية المستدامة المشتركة فى سياق التعاون العابر للحدود.

أولويات البرنامج هى:

1- *التنمية والتكامل الإقليمى* دعم تطوير وتكامل القطاعات الاقتصادية الرئيسية، تعزيز تدفق السلع، تعزيز البحوث والابتكار، وإقامة تعاون مؤسساتي من أجل تعزيز التنمية الإقليمية؛
2- *تعزيز التنمية المستدامة:* الإدارة الفعالة للموارد فى مجال الزراعة وصيد الأسماك، حماية وتعزيز التراث الطبيعى والثقافى، ودعم تطوير مصادر الطاقة المتجددة؛
3- *التعاون الثقافي والعلمي ودعم الشبكات* : تعزيز التعاون على مستوى الجمعيات التدريب وتبادل الشباب والطلاب.

آخر الأخبار والمعلومات عن المشاريع السابقة والحالية والمستقبلية متاحة من خلال:
http://www.italietunisie.eu/index.php?option=com_content&view=section&layout=blog&id=1&Itemid=54&lang=fr

الأقاليم المؤهلة في تونس:

- محافظة أريانا
- محافظة بجا
- بن عروس
- محافظة بنزرت
- محافظة نابل
- جندوبة
- محافظة منوبة
- محافظة تونس

الإدارة

لجنة المتابعة المشتركة

تشتمل لجنة المتابعة المشتركة على: وفد من كل بلد مشارك فى البرنامج بما فى ذلك عضو واحد يعين من قبل كل دولة، وتتم دعوة ممثل من المفوضية الأوروبية لحضور اجتماعات لجنة المتابعة المشتركة بصفة مراقب

وبدون أية سلطة لاتخاذ القرارات، ولكن المفوضية هيئة صنع القرار للبرنامج تاركة المهام التنفيذية لهيئة الإدارة المشتركة.

هيئة الإدارة المشتركة (JMA)

وفقا للاتفاق بين إيطاليا وتونس، يتم إسناد المسؤولية عن إدارة البرنامج إلى إقليم صقلية (إيطاليا)، ومقرها باليرمو. وهى المسؤولة عن إدارة وتنفيذ البرنامج، باعتبارها الهيئة التنفيذية للبرنامج. .

بيانات الإتصال بهيئة الإدارة المشتركة

مدير البرنامج: السيد فيليس بونانو

المدير العام، قسم البرمجة

ساحة ستورزو، 90139 36 باليرمو

البريد الإلكترونى: dipartimento.programmazione@regione.sicilia.it

الأمانة الفنية المشتركة (JTS)

الأمانة الفنية المشتركة هى المسؤولة عن الإدارة اليومية للبرنامج، ومقرها فى باليرمو.

بيانات الإتصال الخاصة بالأمانة الفنية المشتركة

Anna Dorangricchia , منسق STC

هاتف : 7070093 ،+390917070006

البريد الإلكترونى: projets@italietunisie.eu

قائمة المراسلات الإيطالية- التونيسية ITA-TUN

للإشتراك فى قائمة المراسلات اللإيطالية- التونيسية ITA-TUN، إملأ هذا النموذج على الموقع:

http://www.italietunisie.eu/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=45&Itemid=75&lang=fr

الموارد المالية

يتم تمويل البرنامج الإيطالى- التونسى من قبل الإتحاد الأوربى فى الفترة بين عامي 2007 و2013 بمبلغ قدره 22.7 مليون يورو. ويبين الجدول 2 تخصيص الموارد المالية المقررة وفقا لأولويات البرنامج المذكورة أعلاه يمكن تمويل مشاريع تصل إلى حد أقصى وقدره 50 فى المائة، فى حين يتعين على الشركاء توفير ما لا يقل عن 50 فى المائة للتمويل المشترك.

الجدول 2. مخصصات الميزانية لبرنامج CBC إيطاليا وتونس

	المساهمة	الحصة	التمويل المشترك	الإجمالى (يورو)
الأولوية 1	13603369	%60	1360336	14963705
الأولوية 2	4534456	%20	453445	4987901
الأولوية 3	4534456	%20	453445	4987901
المجموع	22672281	%100	2267228	24939509

المصدر : موقع ITA – TUN

برنامج الجوار الأوروبى للتنمية الزراعية والريفية (ENPARD)

لمحة عامة عن البرنامج

يعتبر برنامج ENPARD مبادرة سياسية جديدة، وهو جزء من التزام الاتحاد الأوروبى بالنمو الشامل والاستقرار فى دول الجوار، ويتعرف البرنامج على الأهمية المحتملة للزراعة من حيث الأمن الغذائى والإنتاج المستدام والعمالة الريفية وخلال فترة البرنامج أي بين عامي 2014 و2020، يطلب من الدول الشريكة الإشارة إلى ثلاثة قطاعات للتعاون مع الاتحاد الأوروبى. تأسس برنامج ENPARD من خلال الإتصالات المشتركة بين كل من المفوضية الأوروبية وهيئة العمل الخارجى الأوروبى فى آذار/ مارس وأيار/ مايو 2011. ويقترح الاتحاد الأوروبى على جميع الدول الشريكة إقامة حوار حول ENPARD –، وهو على استعداد للمساعدة فى تنفيذ سياسات ENPARD والإصلاحات ذات الصلة لكل ما تم التعهد به لإنشاء قطاع التنسيق الخاص بالتنمية الزراعية/ الريفية فى إطار تعاونها مع الإتحاد الأوربى. وسوف تشمل هذه المساعدة إعداد استراتيجيات طويلة الأجل للتنمية الزراعية والريفية مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبناء القدرات المؤسساتية اللازمة على الصعيدين الوطنى والمحلى.

يهدف الاتحاد الأوروبى من خلال برنامج ENPARD إلى تلبية احتياجات بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط ومواصلة نمو أكثر شمولا من خلال تحديد وتنفيذ الأعمال التى يمكن تمويلها فى إطار برنامجها SPRING الجديد (دعم الإصلاحات، الشراكة والنمو الشامل) والذى يلبي ثلاثة أهداف: (1) تحسين إيرادات المزارعين والعمالة الريفية، ولاسيما الشباب منهم، (2) زيادة إنتاجية نظم الإنتاج، وفى نفس الوقت تحسين جودة المنتجات والقدرة على التكيف مع التغيرات، و(3) تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسساتية والالتزام بمبادئ الإدارة التشغيلية الرشيدة. ولتحقيق هذه الأهداف سيتم وضع برنامج عمل لسنوات متعددة من خلال الحوار مع الشركاء الوطنيين.

وقد تم تكليف معهد البحر الأبيض المتوسط الزراعي بمونبيلييه التابع للمركز الدولى لدراسات البحر الأبيض المتوسط المتقدم (CIHEAM-IAMM) بمهمة مرافقة هذه المبادرة إلى المغرب وتونس ومصر والأردن. وسوف تستمر هذه المهمة 30 شهرا (من كانون الأول/ يناير 2012 إلى حزيران/ يونيو 2014) وسيتم تقسيمها إلى مرحلتين: مرحلة تحضيرية لتحديد المبادرات التي يتعين تعزيزها وإعداد خطط عمل للبلدان بحلول حزيران/ يونيو 2012؛ المرحلة الثانية سوف تشمل بدء حوار وطني لتنفيذ ENPARD بحلول حزيران/ يونيو 2014.

سوف يعتمد برنامج ENPARD على الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبى في إصلاح الزراعة والمناطق الريفية فى البلدان المرشحة للانضمام، وسوف يأخذ فى الاعتبار تنوع الخبرات والجهود فى البلدان الشريكة. كما يتبنى برنامج ENPARD نهجا استراتيجيا مع تركيز كامل على المجتمع المدنى ومشاركة أصحاب المصلحة فى القطاع المعني. وسيهتم البرنامج بشكل خاص ببناء القدرة المؤسسية للإدارات المحلية والإقليمية.

وتعتبر الاستراتيجية الوطنية للقطاع وتحديد تحديات وأهداف القطاعات هي الأساس في الحوار السياسى بين الاتحاد الأوروبى وشركائه. وفيما يتعلق ببرنامج ENPARD ينبغى أن يسفر الحوار عن برامج عمل مشترك متعدد السنوات يعد من قبل الدول الشريكة ويعتمده الإتحاد الأوربى، بحيث تقوم الدول في هذا البرنامج بتحديد أهدافها من أجل إقامة سياسات التنمية الزراعية والريفية. كما سيسهل مثل هذا الحوار في التبادل الإقليمى ويساعد على تحديد الإجراءات التجريبية، حيثما كان ذلك مناسبا.

الموارد المالية

ما تزال الأساليب الدقيقة لبرنامج ENPARD غير معروفة، نظرا لكون البرنامج لا يزال قيد التطوير. سوف يركز برنامج ENPARD على المدى القصير على تعزيز حوار السياسات حول: الإستراتيجيات متوسطة وطويلة المدى فيما يتعلق بمجال التنمية الزراعية والريفية، الأنشطة التجريبية فى مبادرات بناء القدرات؛ استكمال البرامج الزراعية الحالية؛ إجراء تحليل لسياسات الزراعة والتنمية الريفية الحالية.

أما فى البرامج متوسطة الأجل ومتعددة السنوات، فمن المتوقع أن تنفذ خلال الفترة بين عامي 2014 و2017، ابتداء من عام 2013 . وسيتم تمويل برنامج ENPARD من مغلفات البلاد ENI الثنائية التى لديها أولوية التنمية الزراعية و/أو الريفية.

برنامج التعاون فى مجال التنمية الحضرية والحوار(CIUDAD)

لمحة عامة عن البرنامج

يهدف برنامج CIUDAD إلى مساعدة الحكومات المحلية فى منطقة ENPI لتعزيز قدرتها على التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة المتكاملة وطويلة الأجل باستخدام مبادئ الإدارة الرشيدة.[4] ويقوم بذلك من خلال بناء القدرات وتعزيز التفاهم المتبادل، وتبادل الخبرات والتعاون بين الجهات الفاعلة المحلية فى الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة، بما فى ذلك منطقة البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والشرقية، فى تنفيذ المشروعات المشتركة.

ويأمل البرنامج من خلال خلق شراكات جديدة وتعزيز القائمة منها بين السلطات المحلية والإقليمية فى المناطق الجنوبية والشرقية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط (الشراكات بين بلدان الجنوب نفسها، وبين دول

[4] المزيد من التفاصيل متاحة على : http://www.ciudad-programme.eu

الشرق نفسها وبين دول الجنوب والشرق)، فى تحقيق فوائد طويلة الأجل تتجاوز عمر البرنامج. وقد بدأ ذلك فى برامج الادارة الجيدة والتنمية الحضرية المستدامة (مثل البيئة، والطاقة، التنمية الاقتصادية والحد من الفوارق الاجتماعية)، حيث يشمل التعاون مع السلطات المحلية والإقليمية والمجتمع المدنى. وتم التخطيط للمرحلة الثانية من برنامج التعاون في مجال التنمية الحضرية والحوار CIUDAD (II)، ومن المتوقع إطلاقها في عام 2013.

خلال المرحلة الأولى كانت المشاريع التى تغطى موضوعا أو أكثر من المواضيع الثلاثة التالية مؤهلة:

- الاستدامة البيئية وكفاءة استخدام الطاقة؛
- التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفوارق الاجتماعية، بالإضافة إلى
- الإدارة الرشيدة والتخطيط للتنمية المستدامة في المناطق الحضرية.

ثمة عدد من التطبيقات الناجحة تغطى أكثر من موضوع واحد. وتتناول الغالبية العظمى من مشاريع المنحة موضوعاً شاملاً وهو "الإدارة الرشيدة". ويعد موضوع "المياه والنفايات" هو الأكثر تمثيلا فى جنوب منطقة ENPI.

أجرت آلية دعم CIUDAD عدة ورشات عمل تدريبية، كجزء من المساعدة التقنية لمشروعات منحة CIUDAD. وقد ساعدت هذه الورشات فى بناء قدرات الشركاء فى المشروع فيما يتعلق بالمسائل العملية فى المراحل الأولى من تنفيذ المشروع، مثل ضمان الإدارة المالية وإعداد التقارير المناسبة وتحديث وتعديل تخطيط المشاريع، وضمان وضوح إجراءات المشروع.

الإدارة

يقع مركز الآلية الداعمة لبرنامج جنوب CIUDAD في تونس.

مكتب الآلية الداعمة بتونس

شارع دو لاك دي كونستانس
مركز ريجيوس قرطاج، بلوك أ- الطابق الثانى
لي بيرج دو لاك، تونس 1053 تونس
الهاتف: 060 965 -71 216+
البريد الإلكترونى:info@ciudad-programme.eu
الموقع الإلكترونى: www.ciudad-programme.eu
فرانك صامويل: frank.samol@ciudad-programme.eu
نجيب أمين: naguib.amin@ciudad-programme.eu

الموارد المالية

تم بعد دعوة لتقديم مقترحات فى أوائل عام 2009، منح 21 مشروعا كمشاريع التمويل المشترك بدءا من 400.00 يورور إلى 650.000 يورو لمشروعات تصل لمدة 48 شهرا. وكان مجموع الميزانية لجميع بلدان ENPI والاتحاد الأوروبى 14 مليون يورو. بدأ تنفيذ المشروعات فى الربع الأول من عام 2010، بعد التوقيع على عقود منحة مع المفوضية الأوروبية، وبذلك، فهي ليست أموال إضافية متاحة للمرحلة الأولى. ويتضح من خلال الشكل 1 كيفية توزيع الأموال والمشروعات فى جميع أنحاء المناطق الجنوبية والشرقية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. من المتوقع أن تبدأ المرحلة الثانية من CIUDAD - CIUDAD II - في عام 2013.

يتعين على الأطراف المهتمة متابعة موقع CIUDAD لمتابعة أية تحديثات تطرأ على المرحلة الثانية المقترحة[5].

الشكل 1: توزيع التمويل ومشروعات CIUDAD خلال المرحلة الأولى، 2010- 2013.

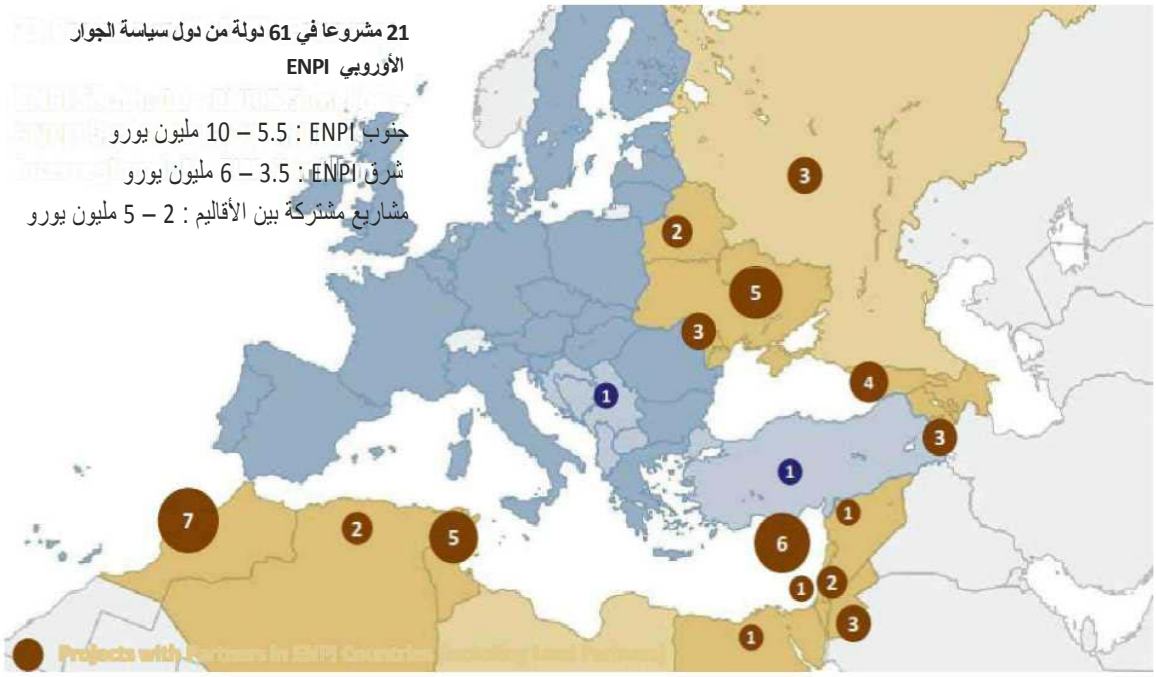

مشاريع بالشراكة مع دول ENPI (بما في ذلك الشركاء الرئيسيين)

[5] انظر : http://www.ciudad-programme.eu/news.php?lang=1

أدوات بناء المؤسسات

توجد حاليا ثلاثة أدوات رئيسية للبناء المؤسساتي التى تجعل الموارد متاحة للسلطات المحلية والإقليمية فى جنوب وشرق المتوسط: التوأمة المؤسساتية،TAIEX (المساعدة التقنية وتبادل المعلومات)، وSIGMA (دعم تحسين الحكم والإدارة). ولقد تم تكييف الأدوات الثلاثة لاستخدامها فى مفهوم دول الجوار خلال أعوام 2004 و2006 و2008 على التوالى، بعد سنوات من النجاح الكبير فى بلدان الانضمام. وتسمح هذه الأدوات مجتمعة بنقل المعرفة العملية الأوروبية بطريقة بناءة من النظير للنظير.

لقد نمت وتطورت مشروعات التوأمة على نطاق واسع فى منطقة دول الجوار، فهى تقدم نتائج عملية ملموسة فى البلد المستفيد وفقا للأهداف المتفق عليها بينها وبين الاتحاد الأوروبي (فى اتفاقية الشراكة، اتفاق الشراكة والتعاون أو خطة العمل استنادا إلى طبيعة العلاقة). وسيتم بحلول عام 2011منح ما يزيد عن 140 مشروعا من مشروعات التوأمة ما مجموعه أكثر من 260 مشروعا، التي تغطى مجموعة واسعة من المجالات بما فى ذلك التمويل والسوق الداخلية، البيئة، العدالة، الشؤون الداخلية، الطاقة، النقل، التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، الشؤون الاجتماعية، الصحة، حماية المستهلك وغيرها. وتلبي هذه المشروعات الاحتياجات وهي متوفرة على الصعيد دون الوطني وفي رابطات السلطات المحلية.

وحققت أداة TAIEX نجاحا بنفس القدر، مع أكثر من 1600 طلب للحصول على مساعدة من كل دول الجوار(وروسيا) منذ عام 2006 (بمعدل قدره 50 طلباً في الشهر). وشارك أكثر من 14000 مشارك من منطقة جنوب وشرق المتوسط فى نشاطات برنامج TAIEX خلال عام 2011[6]، وتستخدم أداة TAIEXالمالية لتغطية الندوات، الزيارات الدراسية، بعثات الخبراء. ومع ذلك فهي لا تستخدم لتمويل المشاريع.

ويجري تنفيذ أنشطة برنامج SIGMA بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية، وتهدف هذه الأنشطة إلى إدخال التحسينات فى القانون والقضاء الإداريين ، وإدارة النفقات؛ الخدمة المدنية؛ المراجعة الداخلية / الخارجية؛ المشتريات / الامتيازات؛ قدرات السياسات والتنسيق، والإدارة التنظيمية وحقوق الملكية فى الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي، بما فى ذلك معظم دول جنوب وشرق المتوسط[7].

مبادرة اتفاقية رؤساء البلديات

تعتبر اتفاقية رؤساء البلديات "العمد" مبادرة أطلقتها المفوضية الأوروبية فى شباط/ فبراير 2008 بهدف السعي للحصول على التزام من السلطات المحلية والإقليمية فى مجال مكافحة تغير المناخ[8]. والمبادرة الآن مفتوحة لمدن دول جنوب وشرق المتوسط، وذلك إثر انعقاد الجلسة العامة للجمعية الأورومتوسطية الإقليمية

[6] الإحصائيات التي يقدمها المؤلف تعتمد على البيانات: http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/taiex/11216_taiex_2011_en.pdf.
[7] انظر http://www.oecd.org/site/sigma/
[8] انظر: http://www.eumayors.eu/index_en.html

والمحلية (ARLEM) فى باري، إيطاليا، يومى 29 و 30 كانون الأول/ يناير 2012، التي شاركت فى رئاستها مرسيدس بريسو رئيسة لجنة الأقاليم.

تنضم السلطات المحلية والإقليمية إلى اتفاقية رؤساء البلديات "العمد" لتقديم الإلتزام بناء على ما يلى:

- تجاوز هدف الإتحاد الأوربى فى خفض غاز ثانى أكسيد الكربون بمقدار 20%
- إعداد قائمة بخط أساس الإنبعاثات؛
- إعداد وتنفيذ خطة عمل للطاقة المستدامة؛
- تقديم تقارير التنفيذ العادية؛
- تنظيم يوم للطاقة المحلية.

يمكن للسلطات المشاركة الاستفادة بعدة الطرق، بما فيها:

- إصدار السلطة المشاركة بيانا علنيا واضحاً في الالتزام بالحد من غاز CO2 من قبل؛
- يمكن للسلطات توسيع نطاق تعزيز الجهود الوطنية في مجال الحد من غاز CO2 في أراضيها، أو المساعدة في خلق ضغوط جديدة؛
- الاستفادة من التشجيع ومن أمثلة الرواد الآخرين؛
- الاستفادة من تأييد ودعم الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المساهمة في إعداد وتنفيذ الاتفاقية المتصلة بخطة عمل الطاقة المستدامة ودعم العلاقات العامة (PR)
- الحصول على الدعم والمشورة اللازمين لتقديم طلب محدد؛ يتم نشر كافة الإنجازات على نطاق واسع على موقع الاتفاقية.

الاتصال

مكتب رئيس اتفاقية رؤساء البلديات: كريستينا دالي

ميدان دي ميوس 1

1000- بروكسل (بلجيكا)

هاتف: 3225047862+

الموقع الإلكترونى: http://www.eumayors.eu/about/covenant-of-mayors_en.html

برامج التنمية الإقليمية الرائدة

لمحة عامة عن البرنامج

تم بهدف التصدى للتحديات الهيكلية التى تواجه بعض الشركاء في جنوب وشرق المتوسط بسبب الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق والفئات السكانية، تخطيط برامج التنمية الإقليمية الرائدة لتلبية الاحتياجات المحلية للبنية التحتية ورأس المال البشري، وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الشركات الصغيرة والمتوسطة)، على غرار سياسة التماسك الخاصة بالإتحاد الأوربى. وسوف تستند هذه البرامج على الاحتياجات والتنظيم الإقليمى لدول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط.

يتم حالياً بالتعاون مع شركاء من المنطقة بحث إمكانية إطلاق برامج رائدة للتنمية الإقليمية مستوحاة من سياسة الاتحاد الاوروبى لتعزيز التماسك الاقتصادى والاجتماعى والإقليمى (بالاستناد إلى أمور منها البرامج الرائدة للتنمية الإقليمية فى إطار الشراكة الشرقية . وسيتواصل التعاون فى هذا المجال مع المغرب وتونس فى المقام الأول، لكنه مفتوح لجميع الشركاء الذين يرغبون فى بحث كيفية تضييق الفوارق بين الأغنياء والفقراء، كما يمكن تعزيز الإدارة متعددة المستويات.

مرفق المجتمع المدنى (CSF)

لمحة عامة عن البرنامج

يهدف مرفق المجتمع المدنى (CSF) إلى تعزيز فعاليات لاعبي المجتمع المدني فى الدول الشريكة والمساهمة فى تعزيز بيئة مواتية لعملهم. وسوف يسعى البرنامج إلى تعزيز مشاركة هؤلاء اللاعبين فى الحوار السياسى وزيادة التفاعل بينهم وبين السلطات على المستوى المحلي والوطني. كما سيسعى إلى زيادة مشاركة الجهات الفاعلة فى المجتمع المدنى فى تنفيذ وبرمجة ورصد مساعدات الاتحاد الأوروبى والسياسات فى المنطقة.
وسوف يقدم المرفق الدعم المالى (من خلال الدعوات لتقديم مقترحا على مستوى المنطقة المحلية (ENPI) للمشروعات التى يقودها المجتمع المدنى وذات الصلة بمفهوم سياسة الجوار والاستجابة للشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك للجنوب. كما سيتم تعزيز قدرات الجهات الفاعلة فى المجتمع المدنى فى المنطقة لتقوية دورها فى تعزيز الإصلاح وزيادة المحاسبة العامة فى دولهم كما سيسعى البرنامج إلى زيادة إشراك المجتمع المدني في الحوارات حول سياسة القطاع وتطبيق تعاون الاتحاد الاوروبي فى المجالات ذات الصلة.

الموارد المالية

خصص تمويل المخصص لدول جوار الإتحاد الأوروبى الجنوبى بمقدار 12 مليون يورو فى عام 2011. ومن المتوقع أن تخصص مبالغ مماثلة لعامي 2012 و2013. ويجرى تنفيذ المرفق من خلال الدعوة لتقديم المقترحات وتنمية القدرات، سواء على المستوى الإقليمى أو الوطنى.

.

MED-ENEC II – كفاءة استخدام الطاقة فى البناء

لمحة عامة عن البرنامج

يشجع هذا المشروع كفاءة استخدام الطاقة واستخدام الطاقة الشمسية فى قطاع البناء والتشييد، ويلعب دورا رئيسيا فى تصميم وتنفيذ جهود التعاون بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم. تم بين عامي 2005 و2009 تنفيذ مشروع كفاءة استخدام الطاقة في البناء قطاع II (MED-ENEC)، الذي يتبع لـ (MED-ENEC) I. كما يسعى المشروع إلى رفع مستوى الوعى العام وإشراك المجتمع المدنى فى

تقنيات البناء المناخى الموجهة، وكفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة فى المبانى[9]. ويستهدف المشروع المستويات الوطنية والمحلية والإقليمية.
يركز البرنامج على تعزيز خدمات رجال الأعمال ودعم الأسواق، وتحسين القدرات المؤسساتية وإقامة الهياكل المؤسساتية المواتية، فضلا عن الأدوات المالية والاقتصادية. يتم تنفيذ المشروعات الرائدة لإثبات أفضل الممارسات ولأغراض التدريب. وتستخدم الهياكل التى أنشئت لضمان نقل المعرفة. وبهدف بناء القدرات يقوم البرنامج بتنظيم ورشات عمل وطنية وإقليمية وفاعليات استشارية، مع تشجيع إنشاء شبكات المعلومات والاتصالات والتعاون. كما يقدم المشروع لصانعي السياسات أدوات ومعايير وتدابير محفزة، ويدعم المجتمعات المحلية، والبنوك المحلية والبلديات والمطورين العقاريين وأصحاب المبانى مع خدمات فعالة وشاملة التكلفة.

بلغ التمويل المخصص فى عام 2011 لدول جوار الإتحاد الأوروبى الجنوبى 5 مليون يورو. ومن المتوقع تخصيص مبالغ مماثلة لعامي 2012 و2013. ويجري تنفيذ المرفق من خلال الدعوة لتقديم اقتراحات وتنمية القدرات، سواء على المستوبين الإقليمى أو الوطنى.

تمهيد الطريق أمام خطة الطاقة الشمسية المتوسطية

لمحة عامة عن البرنامج
خطة البحر الأبيض المتوسط للطاقة الشمسية (MSP) هي واحدة من المبادرات الرائدة للاتحاد من أجل دول البحر المتوسط. يهدف البرنامج إلى التوسع فى استخدام الطاقة المتجددة فى المنطقة ويساهم فى تطوير سوق الكهرباء الأورومتوسطية الخضراء المتكاملة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب وضع عدة شروط لإطار العمل تشمل التشريعات والسياسات وإطار تطوير الأعمال، ونقل التكنولوجيا والتنمية الصناعية فى المنطقة، على الصعيدين الوطني والمحلي. ويهدف مشروع "تمهيد الطريق أمام خطة الطاقة الشمسية المتوسطية" إلى المساعدة فى تطوير هذه الشروط.

يساعد المشروع البلدان المتوسطية الشريكة الجنوبية فى خلق ظروف تؤدي إلى زيادة استخدام الطاقة المتجددة بشكل عام والطاقة الشمسية بشكل خاص وسوف يسهم المشروع إلى زيادة كبيرة فى نشر أنظمة الطاقة المستدامة القائمة على الرياح والطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تحقيق المشروع لكفاءة في استخدام الطاقة وتوفيرها في المنطقة وهذا يشمل النتائج والأنشطة التي تساهم فى تطوير وتنفيذ خطة البحر الأبيض المتوسط للطاقة الشمسية MSP.

[9]. انظر : http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=27&id_type=10.

ويعمل المشروع على أربعة خطوط للنشاط هي:

1- مواءمة الإطار القانونى والتنظيمى؛
2- نقل المعرفة وبناء القدرات؛
3- تطوير سياسة الطاقة المستدامة؛
4- دعم الاستثمار.

يساعد المشروع الجهات ذات الصلة المحلية والإقليمية والوطنية فى وضع وتنفيذ إطار تنظيمى وتشريعى يدعم الطاقة المتجددة. وهو يعمل على تعزيز الطاقة المتجددة القائمة وشبكات كفاءة استخدام الطاقة، ويساعد المشروع البلدان الشريكة من خلال نقل المعرفة بهدف تنفيذ سياسات الطاقة المستدامة، ويعمل بشكل وثيق مع السلطات على مختلف المستويات لصالح الاستثمار فى هذا القطاع، و فى الوقت نفسه يحافظ هذا المشروع على القدرة على تحمل تكاليف الطاقة للمستهلكين. ويسهل المشروع أيضا الجهود الرامية إلى وضع خارطة طريق وإلى خلق بيئة مواتية للاستثمارات فى مجال الطاقة المستدامة.

الأنشطة باختصار:

- إعداد موقع على شبكة الانترنت يشير إلى جميع الأنشطة فى المنطقة التي لها علاقة بالطاقة المتجددة؛
- تطوير خرائط طرق وطنية وإقليمية للإصلاح التنظيمي، والتطوير المؤسساتي، ونقل المعرفة؛
- إجراء دورات تدريبية على فرص التنمية الصناعية لخطة البحر الأبيض المتوسط للطاقة الشمسية؛
- إعداد سياسات وطنية مناسبة لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة.

الموارد المالية

تم تخصيص 4642500 يورو للفترة ما بين عامي 2010 و2013، ويجرى تنفيذها من خلال الدعوة لتقديم اقتراحات وتنمية القدرات، سواء على المستويين الإقليمى أو الوطنى.

2-1 الأدوات الموضوعاتية المتاحة للسلطات المحلية والإقليمية في بلدان جنوب وشرق المتوسط

أدوات التعاون الإنمائي: الجهات الفاعلة غير الحكومية والسلطات المحلية في برنامج التنمية (NSA-LA)

لمحة عامة عن البرنامج

إن الأدوات الموضوعاتية مكملة للبرامج الجغرافية، فهى توفر الدعم المباشر للمجتمع المدنى والسلطات المحلية حيث أنه ليس من الممكن أو من الصعب المرور من خلال سلطات البلد المستفيد / البلدان المستفيدة.

وبخلاف البرامج الجغرافية، البرامج الموضوعاتية الأوروبية هى أكثر انفتاحا على منظمات المجتمع المدني المحلية والأوروبية والسلطات المحلية والإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية، إلخ.

يستند دعم الجهات غير الفاعلة والسلطات المحلية على تشجيع المشاركة المحلية في التنمية، وذلك على المستوى الوطني وعلى الصعيدين المحلي والإقليمي. ويهدف البرنامج إلى تطوير إدارة أفضل وتطوير المزيد من التنمية التشاركية ذات الأهمية الأكبر بالنسبة للمواطنين. وتعتبر هذه المنظمات قيّمة للغاية نظرا لقربها من المجتمعات المحلية ومرونتها الكبيرة عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ.

الهدف الرئيسى من هذا البرنامج الجديد هو تعزيز قدرات الجهات الفاعلة غير الحكومية والسلطات المحلية لتقديم المساعدة. كما يخدم البرنامج إجراءات التمويل المشترك فى مجالات متنوعة مثل التنمية الريفية والصحة وحماية البيئة والتعليم، فضلا عن تأنه يخدم الشراكات طويلة الأجل بين المجتمع المدني والسلطات المحلية. ويمكن تصنيف هذه المبادرات وفقا للأهداف الرئيسية الثلاثة التالية:

- دعم الإجراءات الرامية إلى إقامة مجتمع ديمقراطي متماسك ومناطق حكم ذاتى فى البلدان الشريكة من خلال تعزيز قدرات الجهات الفاعلة غير الحكومية والسلطات المحلية، ودعم السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الأساسية أو الموارد والمستبعدين من عملية صنع القرار السياسي، وتفضيل الحوار بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية؛
- تمويل التوعية والمبادرات التعليمية الخاصة بموضوع التنمية بين سكان أوروبا، من خلال تشجيع إدراك أفضل للمخاطر وإشراك أقوى للجميع في مكافحة الفقر ومن خلال إقامة علاقات أكثر توازنا بين المناطق المختلفة في العالم؛
- تسهيل التنسيق والاتصال بين شبكات السلطة المحلية والجهات المعنية في المجتمع المدني، المشاركين فى النقاش العام الأوربى بشأن التنمية.

الموارد المالية

إن الحصول على الموارد من هذا البرنامج متاح فى جميع أنحاء العالم بما فى ذلك جنوب وشرق المتوسط. وبلغ مجموع الميزانية (أى بالنسبة لجميع الدول) للفترة ما بين عامي 2011 و2013 ما مقداره 702 مليون يورو[10]. ويحدد توزيع هذه الأموال جغرافياً، مع حوالى 5 فى المائة (33.2 مليون يورو) من التمويل المتاح داخل الدول، أي لجميع بلدان سياسة الجوار والشراكة الأوروبية ENPI، بما فيها روسيا ودول الشراكة الشرقية EAP، للفترة ما بين عامي 2011 و2013. وقد تم تخصيص ما مجموعه 16.3 مليون يورو للسلطات المحلية والإقليمية في بلدان البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والشرقية فى منطقة ENPI، رغم الاحتفاظ بحوالي نصف هذا المبلغ لغزة وأراضى الضفة الغربية (7.2 مليون يورو). والبرنامج عبارة عن مساعدات عاجلة من دولة واحدة ومساعدات متعددة الدول.

[10]. انظر
http://ec.europa.eu/europeaid/how/finance/dci/non_state_actors_en.htm.

قاعدة بيانات محدثة لدعوات تقديم المقترحات والمناقصات، وهي متاحة من خلال الموقع الإلكترونى للمساعدات الأوروبية :

https://webgate.ec.europa.eu/europeaid/online-services/index.cfm?do=publi.welcome&nbPubliList=15&orderby=upd&orderbyad=Desc&searchtype=AS&pgm=7573847&ZGEO=&ccnt=7573876&debpub=&finpub=&aoet=36538

3-1 تسهيلات القروض المتاحة للسلطات المحلية والإقليمية فى جنوب وشرق المتوسط

بنك الاستثمار الأوروبي تسهيلات الاستثمارات والشراكة اللأورومتوسطية (FEMIP)

يساعد بنك الاستثمار الأوربى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعدد من البلدان المتوسطية الشريكة من خلال تسهيلات الاستثمارات والشراكة الأورومتوسطية (FEMIP). وشملت هذه البلدان أصلا الجزائر ومصر والأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس. ومع ذلك،تم فى أعقاب العقوبات التي فرضها الإتحاد الأوربى فى تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، تعليق جميع مدفوعات EIB للقروض وعقود المساعدة التقنية مع الدولة السورية. بالإضافة إلى ذلك، أدى تغيير النظام فى ليبيا إلى اتخاذ EIBلترتيبات تشمل ليبيا فى المستقبل القريب.

وتهدف الشراكة إلى دعم النمو وخلق فرص العمل في المجالين ذى الأولوية، وهما:

(أولا) دعم القطاع الخاص

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وخاصة المعنية بالسياحة والصناعة والخدمات؛
- القطاع الصناعي: أعمال الأسمنت والفولاذ، المصانع الكيميائية والمعدنية، الصناعات ذات التقنية العالية والسيارات والصناعة الزراعية.

(ثانيا) تحسين البيئة الاستثمارية

خلق بيئة ملائمة للاستثمار لتمكين القطاع الخاص من الازدهار من خلال تحسين البنية التحتية فى القطاعات التالية:

- الطاقة : توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها، والطاقات المتجددة؛
- النقل والاتصالات : المطارات، النقل الجوي، الطرق والطرق السريعة، الجسور، السكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- البيئة : المياه والصرف الصحى، التخلص من النفايات الصلبة، الحد من التلوث والمعالجة، والرى؛

- رأس المال البشري والاجتماعي : بناء وتجديد المستشفيات / مراكز الرعاية الصحية، والمدارس/ الكليات، والإسكان الاجتماعى.

الموارد المالية

ركز برنامج FEMIP فى عام 2011 على المشروعات الاستراتيجية التى جلبت تغييرا جوهريا فى الاقتصادات المحلية:

- تم استثمار مليار يورو من قبل FEMIP فى البلدان المتوسطية الشريكة؛
- استفاد 23 مشروعا وعمليات تقديم المساعدة التقنية من تمويل FEMIP ومن الأسهم الخاصة فى القطاعين العام والخاص؛
- تم تقديم 63 في المائة من إجمالي التمويل للقطاع الخاص و 37 فى المائة للقطاع العام؛
- تم تخصيص 9 مليون يورو لعمليات تقديم المساعدة التقنية، ومساعدة المروجين فى الإدارة اليومية لمشروعاتهم.

خصصت FEMIP الاستثمارات التالية حسب المنطقة:

- 503 مليون يورو لمشاريع فى بلدان المغرب العربى، و 432 مليون يورو لمشاريع فى بلدان الشرق الأدنى،
- 49 مليون يورو لمشاريع محلية وإقليمية

ويبين الشكل 2 المبلغ الإجمالى للقروض خلال كل عام في جنوب البحر الأبيض المتوسط ومنذ عام 2002، فى حين يصف الشكل 3 تخصيص الأموال حسب الدولة فى عام 2011.

الشكل 2 : قروض بنك الاستثمار الأوروبي السنوية فى جنوب وشرق المتوسط 2002-2011،(مليون يورو).

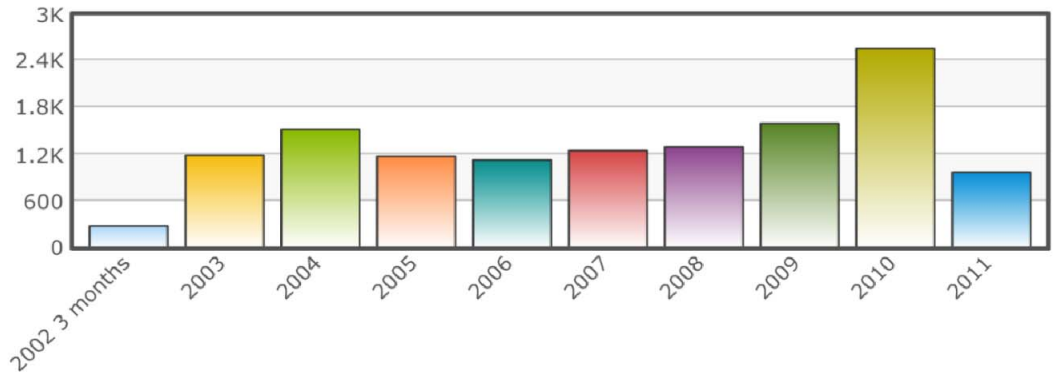

المصدر: البنك الأوروبى للاستثمار

الشكل 3: استثمارات بنك الاستثمار الأوروبى حسب كل دولة لعام 2011

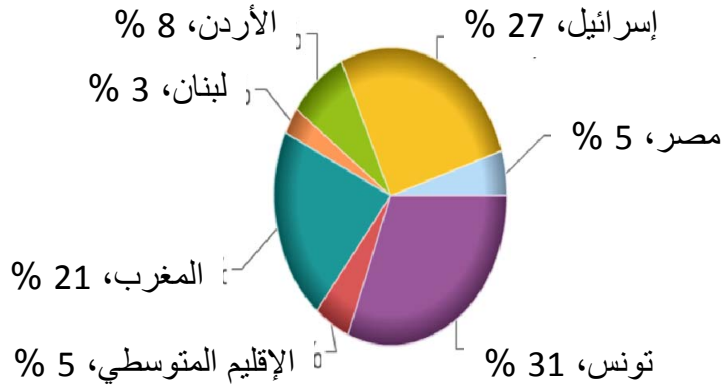

المصدر: البنك الأوروبى للاستثمار

تسهيلات الاستثمارات لدول الجوار

تسهيلات الاستثمارات لدول الجوار (NIF) هي آلية مالية تهدف إلى حشد أموال إضافية لتغطية الاحتياجات الاستثمارية فى المنطقة المجاورة للاتحاد الأوروبي. كما تغطي الكثير من القطاعات، بما في ذلك النقل والطاقة والبيئة والقضايا الاجتماعية (مثل بناء المدارس أو المستشفيات). كما تقدم تسهيلات الاستثمارات لدول الجوار (NIF) لدعم القطاع الخاص في المقام الأول، وذلك من خلال عمليات المخاطرة برأس المال التى تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
خصصت المفوضية الأوروبية للفترة ما بين عامي 2007 و2013 مبلغا إجماليا مقداره 745 مليون يورو لـ "تسهيلات الاستثمار لدول الجوار" NIF، ويستكمل المبلغ من المساهمات المباشرة من الدول الأعضاء ويحتفظ به فى الصندوق الائتماني الذى يديره البنك الأوروبى للاستثمار. وقد ساهم NIF حتى الآن بمبلغ 417.7 مليون يورو لمشاريع البنية التحتية والقطاع الخاص، والاستفادة من الحجم الإجمالى للمشروع والبالغ أكثر من 14 مليار يورو.

مزيد من المعلومات متاحة على موقع NIF :
http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/regional-cooperation/irc/investment_en.htm

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)

بعد حصول توافق بين محافظى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في أيلول/ سبتمبر 2011، تم تمديد ولاية هذا البنك لتمكينه من تمويل أنشطة فى مصر والأردن والمغرب وتونس. قدمت اللجنة اقتراحا إلى

المجلس والبرلمان الاوربى فى كانون الأول/ ديسمبر 2011 تؤكد فيه دعم الاتحاد الأوروبي لهذا التمديد. وقد وافق مجلس الإدارة رسميا على أن تبدأ عمليات البنك فى تونس من خلال استخدام صناديق التعاون فى 17 كانون الثاني/ يناير. وتم افتتاح مكتب مؤقت فى تونس فى 1 آذار/ مارس 2012، حيث يعمل فيه حالياً كبار المصرفيين.

وافق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، كآلية" بداية سريعة"، على تعبئة ما يصل إلى 100 مليون يورو من المساعدات المالية، بما فى ذلك التبرع بمبلغ 20 مليون يورو من الاتحاد الأوروبى لتسهيلات الاستثمار فى دول الجوار بهدف الحصول على المساعدة التقنية لتحسين امتصاص الجهات المستفيدة وقدرات إدارة المشروعات. وقدمت "تسهيلات الاستثمارات لدول الجوار" NIF فى عام 2011 لأول مرة 5 مليون يورو كمنحة مساهمة إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بهدف دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة فى المنطقة. تم الاتفاق على تقديم مساهمة إضافية بمقدار 15 مليون يورو فى بداية عام 2012 للسماح للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بإعداد عدة عمليات استثمارية بشكل رئيسى تستهدف فى البداية كفاءة الطاقة والنقل والبنية التحتية البلدية فى مصر والمغرب وتونس. وإن تنمية القطاع الخاص المحلي هى واحدة من الأولويات الرئيسية لعمليات بنك الاستثمار الأوروبى والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، إلى جانب البنية التحتية والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه.

مزيد من المعلومات متاحة على الموقع التالي:
http://www.ebrd.com/pages/news/features/ebrd-and-semed.shtml

ويرد ملخص لمصادر التمويل المختلفة التى تم وصفها فى القسم 1 فى الشكل 4.

الـشكل 4 : ملخـص المـصادر الرئيـسية للاتحـاد الأوروبـي للتمويـل والمتاحـة للـسلطات المحليـة والإقليمية LRAs فى جنوب وشرق المتوسط

الاسم	الموضوع	الإقليم المستهدف	الميزانية
برامج التعاون العابر للحدود	المواضيع: تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد والتنمية المستدامة	الجنوب والشرق	195 مليون يورو في الجنوب 2009 – 2013
CIUDAD- التنمية الحضرية المستدامة	تعزيز الحوار المتبادل والتفاهم والتعاون بين الممثلين المحليين في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة (بناء القدرات لتحديث الحكومات المحلية والإقليمية).	الجنوب والشرق	14 مليون يورو في الجنوب 2009 – 2013
تايكس	التقارب بين المساعدات الفنية على المدى القصير، تطبيق تشريعات الاتحاد الأوروبي، الفئة المستهدفة: الموظفون المدنيون العاملون في الإدارات العامة على المستوى الوطني ودون الوطني وفي جمعيات السلطات المحلية.	الجنوب والشرق	حالة خاصة
التوأمة	اكتساب المهارات وتبني الخبرة، تطبيق وإنفاذ تشريعات الاتحاد الأوروبي. مشاريع التوأمة هي مشاريع مشتركة، تشترك فيها إدارات الشريكين. ويحتفظ البلد الشريك بالملكية.	الجنوب والشرق	حالة خاصة
سيغما	تعزيز الإدارة العامة في الإصلاح الإداري والمشتريات العامة، مكافحة الفساد، والرقابة المالية الخارجية والداخلية.	الجنوب والشرق	حالة خاصة
مرفق الجوار للمجتمع المدني	يهدف إلى دعم الفاعلين في المجتمع المدني والمساهمة في تعزيز بيئة مواتية لعملهم.	الجنوب والشرق	12 مليون يورو سنويا في الجنوب 2010 – 2013
تمهيد الطريق لخطة الطاقة الشمسية لدول المتوسط	تطوير سياسة الطاقة المستدامة: بإعداد سياسات وطنية مناسبة لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة.	دول الجوار الجنوبي	4.6 مليون يورو في الجنوب 2010 – 2013
المشروع المتوسطي لكفاءة استخدام الطاقة في البناء II (MED-ENEC)	كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة الشمسية في قطاع البناء والتشييد، ورفع الوعي، إشراك المجتمع المدني في تقنيات البناء، وفي مجال صانعي السياسات، المجتمعات، ومع مطوري العقارات والمستأجرين.	دول جوار الجنوبي	5 مليون يورو في الجنوب 2010 – 2013

2. السلطات المحلية والإقليمية في جنوب وشرق المتوسط

يتطرق هذا القسم إلى كل بلد على حدة، مع تحديد الخلفية السياسية العامة والإطار المؤسساتي الذي تعمل من خلاله السلطات المحلية والإقليمية، ويوجد جدول منفصل يتضمن قدرات السلطات المحلية الإقليمية القائمة، والقطاعات المتعلقة بشكل خاص بإمكانيات التنمية لكل بلد . وتختلف اختلافاً كبيرا مدى مشاركة السلطات المحلية والإقليمية في جنوب وشرق المتوسط في برامج الاتحاد الأوروبي الموجهة نحو المستوى دون الوطني. ويدل هذا الاختلاف على تنوع الترتيبات المؤسساتية التي تدير السلطات المحلية والإقليمية في مختلف أنحاء المنطقة.

1.2. ألبانيا

خلفية سياسية عامة:

استمرت خلال عام 2012 حالة الاستقطاب والطريق المسدود بين الحزب الديمقراطي الحاكم (PD) والمعارضة التي يمثلها الحزب الاشتراكي (PS)، مما عرقل محاولة ألبانيا لاكتساب وضع دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي. وأبرزها، فضيحة الفساد التي أجبرت نائب رئيس الوزراء ايلير ميتا على الاستقالة عام 2011، والتي أثارت احتجاجات المعارضة. كما شهدت الانتخابات البلدية التي أجريت في أيار /مايو 2011، فوز مرشح الحزب الحاكم بمنصب مهم وهو عمدة تيرانا، وذلك بفارق ضئيل بعد معركة قانونية مسيسة للغاية.

السلطات المحلية والإقليمية في ألبانيا :

تنقسم البلاد إلى qark (محافظات)، والتي تنقسم بدورها إلى rrethe (مناطق). وفي التسلسل الإداري توجد تحت المناطق komuna (الجماعات) وbashkia (البلديات). وتتم إدارة المقاطعات من قبل المجالس، والتي يتشكل أعضاؤها إما من ممثلين عن البلديات والجماعات من داخل المحافظة أو يتم اختيارهم من قبل المجلس. كما يعين مجلس الوزراء محافظاً في كل مقاطعة كممثل له . وتمارس الحكومة عملها على مستوى المناطق والمستويات الأدنى منها من خلال المجالس المحلية المنتخبة بالاقتراع المباشر لولاية مدتها ثلاث سنوات.

2.2. الجزائر:

خلفية سياسية عامة:

التزمت الحكومة الجزائرية، خشية حدوث انتفاضة شعبية على غرار حركات الربيع العربي التي تجتاح المنطقة، بعدد من التعديلات السياسية في أوائل عام 2011. بينما وعدت الحكومة بإدخال تعديلات على الدستور وقانون الانتخابات والقوانين التي تنظم وسائل الإعلام، غير أن التقدم الحقيقي كان بطيئا من حيث التنفيذ، ويرجع ذلك في جزء منه إلى المخاوف من زيادة العنف المتطرف.

السلطات المحلية والإقليمية في الجزائر:

تنقسم الدولة إلى 44 ولاية (محافظات)، ما دون المستوى الوطني، لكل منها مجلسها المنتخب (الجمعية الشعبية لكل ولاية APW) بالإضافة إلى مجلسها التنفيذي والمحافظة الخاصة بها. كما تنقسم المحافظات نفسها إلى دوائر (مناطق إدارية) ومن ثم إلى بلديات (جماعات محلية) لكل منها مجلسها الخاص بها (المجلس الشعبي للبلدية) لإدارة الشؤون المحلية.

يعتبر المجلس التنفيذي للمحافظة السلطة الإقليمية الرئيسية، ويتألف من المديرين الإقليميين الذين ينتمون إلى أجهزة الدولة التي تقع في المحافظة. وبالتالي فإن المجلس يستجيب إلى كل من الشئون الإقليمية والوطنية. وتقوم المحافظة، من خلال الحاكم الإقليمي، بالمراقبة الإدارية والوصاية على الجماعات المحلية والمؤسسات العامة، والشركات المستقلة، والجمعيات الوطنية. وتشارك قيادة المحافظات، باعتبارها هيئة تابعة للحكومة الوطنية، في تخطيط وتطبيق خطة التنمية الوطنية وتساعد على تنسيق شئون المحافظة.

المحافظ هو وحده المسئول عن التواصل بين الحكومة الوطنية والمحافظة، ويتم تعينه من قبل الرئيس لفترة غير محددة. يقوم المحافظ بأية وظيفة ضرورية من أجل تنسيق العلاقات بين الحكومة الوطنية والدائرة الانتخابية المحلية التابعة لها. ويرأس المحافظ، بوصفه ممثل المحافظة، تنفيذ قرارات المجلس الشعبي التابع له APW، وبوصفه موظف عالي المقام في الدولة، فهو الممثل المباشر في المحافظة لكل وزارة وطنية .

3.2. البوسنة والهرسك

خلفية سياسية عامة:

بعد 15 شهرا من حالة الطريق المسدود في أعقاب انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر 2010 ، قامت الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك بتشكيل الحكومة في كانون الأول/ ديسمبر 2011. وخلال هذه المرحلة شهدت البلاد ركودا سياسيا، بسبب فشل البرلمان في اقرار أية إصلاحات مهمة تعتبر ضرورية بالنسبة لمجلس تطبيق السلام الدولي.

السلطات المحلية والإقليمية في البوسنة والهرسك

تُعتبر فيدرالية البوسنة والهرسك اتحادا لامركزيا؛ ينقسم إداريا إلى 10 كانتونات، تنقسم بدورها إلى عشرات البلديات (općine). وتعتبر جمهورية صرب البوسنة مركزية نسبيا، إذ تنقسم إداريا إلى العشرات من البلديات (opštine). وينتخب المواطنون في كلا الكيانين رؤساء البلديات وممثلي المجالس البلدية والكانتونات مباشرة. ولقد أنشأ التحكيم في عام 1997 شمال شرق البلاد، برتشكو، باعتبارها منطقة ذات حكم ذاتي خاص.

4.2. كرواتيا

خلفية سياسية عامة:

أكملت كرواتيا مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في حزيران/ يونيو 2011، مع توقع حصولها على العضوية في عام 2013. ولقد أحرزت الحكومة تقدما في تحقيق الاصلاحات الأساسية التي طلبها الاتحاد الأوروبي. كما تواصل كرواتيا التعاون مع محكمة الجزاء الدولية الخاصة بجمهوريات يوغوسلافيا السابقة ، حيث شهدت المحكمة خلال عام واحد إصدار عدة إدانات هامة حول جرائم الحرب . ولقد هزم تحالف المعارضة Kukuriku الائتلاف الديمقراطي الكرواتي الحاكم، وذلك في الانتخابات البرلمانية التي جرت خلال كانون الاول/ ديسمبر .

السلطات المحلية والإقليمية في كرواتيا

تنقسم كرواتيا على المستوى ما دون الوطني إلى 20 مقاطعة إدارية تدعى *županije* (مقاطعات). وتعتبر زاغرب مدينة واحدة لها وضع إداري يعادل وضع المقاطعات. وتشتمل هذه المقاطعات are*županije* على المئات من البلديات *općine*.

5.2. مصر

خلفية سياسية عامة :

اضطر الرئيس محمد حسني مبارك إلى التنحي في 11 شباط/ فبراير 2011 بعد حوالي 30 عاما في السلطة، وذلك نتيجة لاحتجاجات شعبية دامت 18 يوما ونتيجة للحملة الأمنية العنيفة للحكومة التي تسببت في مقتل أكثر من 800 شخص. تم الترحيب في البداية بالمجلس العسكري الذي تولى مسئولية الحكم بعد الإطاحة بمبارك، لكنه سرعان ما تعرض للانتقاد لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ومضايقة النشطاء والمنظمات غير الحكومية، وبسبب محاولاته الواضحة لتأجيل انتقال الحكم إلى الحكم المدني. لقد أدت الانتخابات البرلمانية، التي تم رصدها من قبل القضاء و ضمت الأحزاب السياسية التي كانت محظورة سابقا إلى ظهور تيار سياسي إسلامي شعبي وهو من يمارس السلطة في مصر حاليا.

السلطات المحلية والإقليمية في مصر

ينص قانون الإدارة المحلية لعام 1960 على ثلاثة مستويات للإدارة دون الوطنية: الموافاة (المحافظات: تلفظ موافاة) المركز (مناطق أو مقاطعات) و القرية (القرى). يجمع الهيكل بين ميزات كل من الإدارة المحلية والحكم الذاتي المحلى. هناك نوعان من المجالس في كل مستوى إداري: مجلس الشعب والذي في الغالب يتم انتخابه والمجلس التنفيذي الذي يتم تعينه. على الرغم من أن هذه المجالس تمارس صلاحيات تشريعية واسعة إلا أنه يتم التحكم فيها من قبل الحكومة المركزية .

وتنقسم البلاد إلى 27 محافظة، وتتمتع خمس مدن بوضع المحافظة وهي: القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والسويس والأقصر. ويتم تعيين المحافظ الذي يمكن لرئيس الجمهورية فصله. يعد المحافظ هو السلطة التنفيذية العليا في المحافظة، ويتمتع بسلطة إدارية على جميع موظفي الحكومة باستثناء القضاة في المحافظة، ويعتبر مسئولا عن تنفيذ السياسة العامة.

ويتألف مجلس المحافظة من غالبية الأعضاء المنتخبين. ووفقا للقانون يجب أن يتكون نصف أعضاء مجلس المحافظة على الأقل من المزارعين والعمال. رغم ذلك لم يكن ممكناً في الممارسة العملية تحقيق هذه النسبة، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن المزارعين يعملون لساعات طويلة مع وقت فراغ قليل لا يمكنهم من الترشيح للمناصب ناهيك عن حضور اجتماعات طويلة. وعلاوة على ذلك، فالعديد من كبار السن من المزارعين والعمال ليس لديهم مستوى عال من التعليم الرسمي المطلوب لتقديم خدمة فعالة. وأُنشئت المجالس البلدية أو مجالس المحافظات والقرى على نفس المبادئ التي تقوم عليها مجالس المحافظات.

تؤدي المجالس المحلية مجموعة متنوعة من الوظائف في مجال التعليم والصحة والمرافق العامة، والإسكان، والزراعة، والاتصالات، كما أنها مسئولة عن تعزيز الحركة التعاونية وتنفيذ أجزاء من الخطة الوطنية. تحصل المجالس المحلية على تمويلها من: الدخل الوطني، الضريبة على العقارات داخل المحافظة، الضرائب المحلية المتنوعة أو الرسوم، أرباح المرافق العامة والمؤسسات التجارية، والإعانات الوطنية، والمنح، والقروض.

6.2. إسرائيل

خلفية سياسية عامة

لقد شهدت إسرائيل خلال عام 2011 احتجاجات اجتماعية واسعة النطاق بسبب الأوضاع الاقتصادية، حيث قام الجيش بمهاجمة مقر الجماعات المسلحة بغزة بشكل دوري الذين قاموا بإطلاق النيران والقذائف على إسرائيل ، أو قاموا بهجمات إرهابية أو مسلحة على نطاق صغير الحجم والتي أدت إلى قتل العديد من الأفراد.

السلطات المحلية والإقليمية في إسرائيل

تنقسم البلاد إلى 6 مقاطعات وهي الوسط والقدس وحيفا، شمال، وجنوب، وتل أبيب وإلى 15 مقاطعة فرعية. تتكون الحكومة المحلية من البلديات والمجالس المحلية (للمستوطنات الصغيرة)، أو المجالس القروية الإقليمية. تخضع اللائحة الداخلية للمجالس وكذلك ميزانياتها لموافقة وزارة الداخلية وتعقد انتخابات الحكومة المحلية كل خمس سنوات.

7.2. الأردن

خلفية سياسية عامة:

على الرغم من تنامي مطالب الإصلاح السياسي مع مرور العام، فلقد تجنب العاهل الأردني الملك عبد الله أهم التحديات التي تواجه حكمه والتي تأثرت بالانتفاضات الأخرى في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2011. ولقد ساهمت التعديلات الدستورية والتغيير الوزاري اللذان قام بهما الملك من التخفيف مؤقتا من علامات الاستياء الشعبي.

السلطات المحلية والإقليمية في الأردن

ينقسم الأردن إلى 12 محافظة إدارية (المحافظات)، والتي بدورها تنقسم إلى مقاطعات ومناطق فرعية، ويرأس كل منها مسؤول يعينه وزير الداخلية . يوجد في كل مدينة أو بلدة عمدة ومجلس منتخب بشكل جزئي.

8.2. لبنان

خلفية سياسية عامة:

تم عام 2011 اختيار نجيب ميقاتي رئيساً جديدا للوزراء، مما أثار احتجاجات وأعمال عنف شكلت جزءا واسعا من "الربيع العربي". على الرغم من أن ميقاتي كان تحت ضغوطات كبيرة، إلا أنه استطاعتشكيل حكومة ما زالت في السلطة منذ ذلك الحين. ومنذ عام 2011 تسبب الصراع المدني في سوريا المجاورة إلى عبور اللاجئين والجنود المنشقين إلى لبنان.

السلطات المحلية والإقليمية في لبنان

تنقسم لبنان إلي موافات (محافظات) يقوم بإدارتها الموافي (الحاكم) الذي يمثل الحكومة المركزية. وتنقسم المحافظات بدورها إلى اقاياه (دوائر) يرأس كل منها قائم المقام (رئيس المقاطعة) والذي يشرف جنبا إلى جنب مع الحاكم على الحكومة المحلية. تقوم البلديات (المجتمعات المحلية مع ما لا يقل عن 500 نسمة) بانتخاب مجالسها الخاصة، التي تقوم بدورها بانتخاب العمد ونائب رئيس البلدية. تقوم القرى والبلدات (أكثر من 50 وأقل من 500 نسمة) بانتخاب المختار(الزعيم) ومجلس الشيوخ، الذين يعملون على أساس الفخرية. يتقلد موظفو الحكومات المحلية المناصب لمدة أربع سنوات.

9.2. ليبيا

خلفية سياسية عامة

خرج المواطنون في العديد من المدن الليبية إلى الشوارع في شباط/ فبراير 2011 احتجاجا على حكم معمر القذافي منذ 42 عاما، ومتأثرون بالانتفاضات في البلدان المجاورة (مصر وتونس) وبسبب اعتقال أحد النشطاء في مجال حقوق الإنسان في بنغازي. وسرعان ما واجه المتظاهرون العنف من قبل الموالين للنظام وقوات الأمن. وبدأت الحرب الأهلية في البلاد في غضون أيام، مما أدى في نهاية المطاف إلى إزالة السلطة من أيدي عائلة القذافي وتشكيل المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي الذي سيطر عليه المتمردون، حيث انتقل هذا المجلس فيما بعد إلى طرابلس في نهاية عام 2011، لكنه لم يتمتع بسيطرة فعالة على بعض المجموعات في الدولة المتكونة من المليشيات المنظمة محلياً.

السلطات المحلية والإقليمية في ليبيا

تنقسم البلاد إلي شابيات (بلديات) التي تنقسم بدورها إلى وحدات إدارية أصغر. وكان المواطنون الليبيون أيام حكم القذافي أعضاء في أكثر من 500 "مؤتمر شعبي أساسي" ويرأس كل مؤتمر لجنة ثورية يتم تعينها. من المرجح أن ينظم الدستور الجديد والذي هو قيد التأسيس حالياً، العلاقات القانونية بين طرابلس والسلطات المحلية والإقليمية .

10.2. موريتانيا

خلفية سياسية عامة :

تم تأجيل الانتخابات البلدية والتشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 إلى أجل غير مسمى، وذلك بناء على طلب أبرز حزبين معارضين بحجة أنه لم يتم بعد الانتهاء من الحوار الذي وعد بإجرائه زعيم البلاد الرئيس عزيز، حول إصلاحات واسعة النطاق على المستوى السياسي والانتخابي. ولقد انعقد الحوار الوطني في الفترة ما بين شهري أيلول/ سبتمبر إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2011، بهدف معالجة هذه القضايا، فضلا عن شكاوي المعارضة من عدم تمكنها من الوصول إلى وسائل الإعلام. وعلى الرغم من حدوث بعض الاحتجاجات على مدى عامي 2011 و2012، إلا أنها كانت محدودة بشكل كبير مقارنة بدول الجوار.

السلطات المحلية والإقليمية في موريتانيا

تنقسم البلاد إلى 13 إقليم إداري، تتم إدارة كل منها بواسطة محافظ، بينما تشكل العاصمة منطقة منفصلة . تعتبر هذه الأقاليم هي المسؤولة عن إدارة التعليم المحلي والشرطة.

11.2. الجبل الأسود

خلفية سياسية عامة :

أقصى الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، الجبل الأسود من بدء مفاوضات الانضمام بناء على التقدم الذي تم إحرازه على مستوى سبع أولويات، بما فيها قرار أيلول/ سبتمبر بإصلاح قانون الانتخابات الجديد. ومع ذلك، لاحظ الاتحاد الأوروبي بأن هناك حاجة إلى بذل امزيد من الجهود في مجالات عدة، بما في ذلك الإصلاح القضائي.

السلطات الإقليمية والمحلية في الجبل الأسود

تضم حكومة الجبل الأسود المحلية 21 بلدية (أوبشتينا)، حيث تتراوح مساحتها من حوالي 18 إلى أكثر من 770 ميل مربع (من 50 إلى 22000 كم مربع). ويتراوح عدد السكان من 5.000 إلى أكثر من 130000 نسمة. وتملك الحكومات المحلية الصلاحيات والموارد في مجالات التعليم والرعاية الصحية الأساسية، والرعاية الاجتماعية والعمل.

12.2 . المغرب

خلفية سياسية عامة

ردا على الاحتجاجات التي جرت أثناء ربيع عام 2011 طرح الملك دستورا تمت مراجعته وحظي بالقبول في استفتاء تموز/ يوليو. ومع ذلك استمرت الاحتجاجات للضغط من أجل وضع حدود أكثر موضوعية على سلطة الملك.

وقد نتج عن الانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 فوز حزب العدالة والتنمية الإسلامي المعارض مع تعيين عبد الإله بنكيران رئيسا للوزراء.

السلطات المحلية والإقليمية في المغرب

ينقسم المغرب على المستوى المحلي إلى عدة مستويات للحكومة تخضع جميعها بشكل مباشر لوزارة الداخلية، وعلى رأسها توجد 16 جهة تنقسم هي الأخرى إلى عدة أقاليم ومحافظات حضرية، وجميعها يحكمها محافظ واحد يعينه الملك. ويوجد تحت هذا التقسيم الفرعي تقسيم ذو مرتبة ثانية وهو القعوات (المقاطعات) والبلديات، التي يحكمها رؤساء الدوائر. ويشمل المستوى الرابع البلديات الريفية والمراكز الحضرية التي تتمتع بالحكم الذاتي، والتي يحكم كلا منها القادة والبشوات على التوالي . ويجري تعيين الموظفين ذوي الرتبة الأدنى إما من قبل وزارة الداخلية وإما من قبل الحكام. وقد انتخب كل مستوى من المستويات شعبيا هيئات وظيفتها الأساسية المساعدة في تحديد الشئون والأولويات المحلية، مثل افتتاح مشروعات التنمية واتخاذ القرارات حول نفقات الميزانية .

13.2. الأراضي الفلسطينية المحتلة

خلفية سياسية عامة

بقي الرئيس محمود عباس في منصبه في الضفة الغربية حتى بعد انتهاء فترة ولايته عام 2009 , وبقيت حكومته تعمل بدون هيئة تشريعية منتخبة. وفي أواخر العام 2011 انتهت فترة قصيرة من مباحثات السلام المباشرة بين حكومة عباس وإسرائيل بعد أن رفضت إسرائيل تمديد فترة تجميد بناء المستوطنات، وعانت الأراضي من مواجهات مستمرة غالبا ما اتصفت بالعنف على الأرض ومن أمور أخرى خلال العام.

وفي غزة استمرت حماس في حكم القطاع، حيث أنه لم يتم تحديد موعداً جديداً للانتخابات رغم انتهاء مدة انتخاب السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية الفلسطينيتين، واستمرت إسرائيل في فرض حصارها على القطاع وازدادت التوترات السياسية فيه.

السلطات المحلية والإقليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

تعتبر البلدية في الأراضي التي تدار من قبل السلطة الفلسطينية، وحدة إدارية تابعة للحكومة المحلية على غرار المدينة. ولقد تم إنشاؤها وإقررها بعد إنشاء وزارة الحكم المحلي في السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994. يتم تعيين كافة البلديات من قبل وزارة الحكم المحلي. ويقوم سكان المنطقة بانتخاب أعضاء المجالس البلدية ورؤساء البلديات، كما تنقسم البلديات إلى أربع قطاعات تبعا لعدد السكان وأهميتها بالنسبة للمحافظة التي تتبعها.

14.2. سوريا

خلفية سياسية عامة

قامت الحكومة السورية، ردا على الاحتجاجات الشعبية المستمرة التي بدأت في آذار/ مارس 2011، باستخدام قوات الجيش والأمن وقوات أخرى لشن حملة قمع عنيفة، كما قامت بمحاصرة المدن بشكل دوري وقتل عدة آلاف من المواطنين. والبلد الآن في حالة حرب أهلية.

السلطات المحلية والإقليمية في سوريا

تنقسم سوريا إلى محافظات (إحداها وهي دمشق عبارة عن مدينة بدرجة محافظة) ومناطق (مقاطعات) ونواحي (مقاطعات فرعية). ويتمتع المحافظون ببعض السلطة في أقسامهم الإدارية، إلا أن الحكومة المحلية مركزية وتابعة لوزير الداخلية في الحكومة المحلية.

15.2. تونس

خلفية سياسية عامة

منذ اندلاع ثورة الياسمين وحل الحكومة التي كان يقودها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (المعروف اختصارا باسمه في اللغة الفرنسية RCD) في عام 2011، تم الاعتراف بالعشرات من الأحزاب السياسية الجديدة رسميا. كما ظهر حزب النهضة باعتباره الأقوى، كما حظيت عدة أحزاب يسارية وسطية أيضا بدعم كبير. ومنذ الاستقلال كانت الجهود المبذولة لتحسين وضع وحياة المرأة سمة بارزة من سمات السياسة الاجتماعية التونسية، حيث تتمتع المرأة في تونس بقدر أكبر من المساواة أمام القانون مقارنة مع نظيراتها في دول عربية أخرى. .

السلطات المحلية والإقليمية في تونس

تنقسم البلاد إلى 24 منطقة إدارية تدعى ولايات (محافظات؛ مفردها ولاية) يترأس كل منها والي (محافظ). وتدعى كل محافظة باسم المدينة الرئيسية بها، التي تنقسم بدورها إلى وحدات عديدة تدعى معتمدية (مفوضيات)، التي يتغير عددها وفقا لحجم المقاطعة. وتتم إدارة المعتمديات من قبل المعتمد وهي بدورها مقسمة إلى أكثر من 2000 مقاطعة تدعى منطقة ترابية. وتنقسم تونس إلى عشرات من البلديات والمجالس القروية.

16.2. تركيا

خلفية سياسية عامة

فاز حزب العدالة والتنمية الحاكم (AKP) بأغلبية ساحقة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران/ يونيو 2011، مما ضمن تعيين رجب طيب أردوغان كرئيس للوزراء مرة أخرى. وفي تموز/ يوليو، استقال القادة العسكريون الكبار في تركيا بشكل جماعي بعد اعتقال عشرات من الضباط المشتبه في تآمرهم للقيام بانقلاب، مما منح الحكومة المدنية فرصة لم يسبق لها مثيل لتتمكن من فرض السيطرة المدنية على الحكم.

السلطات الإقليمية والمحلية في تركيا

تنقسم تركيا إلى 76 محافظة (vilayetlar). وتنقسم كل محافظة إلى ما متوسطه حوالي ثماني مقاطعات، أو kazalar. وتنقسم كل مقاطعة إلى 493 مقاطعة فرعية في المتوسطأو bucaklar. وتشكل كل عاصمة محافظة، كل مركز مقاطعة، وكل بلدة يقطنها أكثر من 2000 شخص، بلدية ويرأسها عمدة منتخب. أما على المستوى الإقليمي، فتعتبر الحكومة هي المسؤولة عن تنفيذ البرامج الوطنية المتعلقة بالصحة والمعونة الاجتماعية، والأشغال العامة، والثقافة، والتعليم، والزراعة والإنتاج الحيواني، والقضايا الاقتصادية والتجارية.

الجدول 3 يلخص الإمكانيات الموجودة ومجالات التنمية المستقبلية في دول جنوب وشرق المتوسط.

الدولة	الإمكانيات الموجودة	مجالات التنمية المستقبلية
ألبانيا	برنامج التعاون العابر للحدود CBC (ألبانيا – الجبل الأسود واليونان – ألبانيا؛ ألبانيا – كوسوفو)؛ بناء المؤسسات : تايكس، سيغما والتوأمة.	البيئة، التغير المناخي والطاقة، المواطنة، الحكم، القضايا المؤسساتية والخارجية.
الجزائر	برنامج البحر الأبيض المتوسط (CBC)؛ برنامج CIUDAD؛ بناء المؤسسات: تايكس، سيغما والتوأمة؛ MED ENEC II؛ تمهيد الطريق.	التعليم، الشباب والبحث؛ البيئة، التغير المناخي والطاقة، المواطنة، الحكم، القضايا المؤسساتية والخارجية؛ الموارد الطبيعية.
البوسنة والهرسك	برنامج التعاون العابر للحدود CBC (البوسنة والهرسك – الجبل الأسود؛ البوسنة والهرسك – كرواتيا؛ البوسنة والهرسك – صربيا؛ CBC الأدرياتيكي)؛ بناء المؤسسات : تايكس، سيغما والتوأمة.	البيئة، التغير المناخي والطاقة، المواطنة، الحكم، القضايا المؤسساتية والخارجية.
كرواتيا	برنامج التعاون العابر للحدود CBC (هنغاريا – كرواتيا؛ البوسنة والهرسك – كرواتيا؛ سلوفينيا – كرواتيا؛ كرواتيا – صربيا؛ CBC الأدرياتيكي)؛ بناء المؤسسات : تايكس، سيغما والتوأمة.	البيئة، التغير المناخي والطاقة، المواطنة، الحكم، القضايا المؤسساتية والخارجية.
مصر	برنامج البحر الأبيض المتوسط (CBC)؛ برنامج CIUDAD؛ بناء المؤسسات: تايكس، سيغما والتوأمة؛ MED ENEC II؛ تمهيد الطريق.	السياسة الاقتصادية والاجتماعية؛ التعليم، الشباب والبحث؛ البيئة، التغير المناخي والطاقة، المواطنة، الحكم، القضايا المؤسساتية والخارجية.
إسرائيل	برنامج البحر الأبيض المتوسط (CBC)؛ برنامج CIUDAD؛ بناء المؤسسات: تايكس، سيغما والتوأمة؛ MED ENEC II؛ تمهيد الطريق.	البيئة، التغير المناخي والطاقة، المواطنة، الحكم، القضايا المؤسساتية والخارجية.
الأردن	برنامج البحر الأبيض المتوسط (CBC)؛ برنامج CIUDAD؛ بناء المؤسسات: تايكس، سيغما والتوأمة؛ MED ENEC II؛ تمهيد الطريق.	البيئة، التغير المناخي والطاقة، المواطنة، الحكم، القضايا المؤسساتية والخارجية؛ الموارد الطبيعية.

الدولة	الإمكانيات الموجودة	مجالات التنمية المستقبلية
لبنان	برنامج البحر الأبيض المتوسط (CBC)؛ برنامج CIUDAD؛ بناء المؤسسات: تايكس، سيغما والتوأمة؛ MED ENEC II؛ تمهيد الطريق.	التعليم، الشباب والبحث؛ البيئة، التغير المناخي والطاقة، المواطنة، الحكم، القضايا المؤسساتية والخارجية.
ليبيا	بناء المؤسسات: تايكس؛ تمهيد الطريق.	الانسجام الإقليمي، السياسة الاقتصادية والاجتماعية؛ التعليم، الشباب والبحث؛ البيئة، التغير المناخي والطاقة، المواطنة، الحكم، القضايا المؤسساتية والخارجية؛ الموارد الطبيعية.
موريتانيا	بناء المؤسسات: تايكس والتوأمة؛	السياسة الاقتصادية والاجتماعية؛ التعليم، الشباب والبحث؛ البيئة، التغير المناخي والطاقة، المواطنة، الحكم، القضايا المؤسساتية والخارجية.
الجبل الأسود	برنامج التعاون العابر للحدود CBC (البوسنة والهرسك – الجبل الأسود؛ الجبل الأسود - صربيا؛ ألبانيا – الجبل الأسود؛ CBC الأدرياتيكي)؛ بناء المؤسسات : تايكس، سيغما والتوأمة.	البيئة، التغير المناخي والطاقة، المواطنة، الحكم، القضايا المؤسساتية والخارجية.
المغرب	برنامج البحر الأبيض المتوسط (CBC)؛ برنامج CIUDAD؛ بناء المؤسسات: تايكس، سيغما والتوأمة؛ اتفاقية رؤساء البلديات MED ENEC II؛ تمهيد الطريق.	التعليم، الشباب والبحث؛ البيئة، التغير المناخي والطاقة، المواطنة، الحكم، القضايا المؤسساتية والخارجية.
الأراضي الفلسطينية المحتلة	برنامج البحر الأبيض المتوسط (CBC)؛ برنامج CIUDAD؛ بناء المؤسسات: تايكس، سيغما والتوأمة؛ MED ENEC II؛ تمهيد الطريق	الانسجام الإقليمي، السياسة الاقتصادية والاجتماعية؛ التعليم، الشباب والبحث؛ البيئة، التغير المناخي والطاقة، المواطنة، الحكم، القضايا المؤسساتية والخارجية.
سوريا	برنامج البحر الأبيض المتوسط (CBC)؛ برنامج CIUDAD؛ بناء المؤسسات: تايكس، سيغما والتوأمة؛ MED ENEC II؛ تمهيد الطريق 6. * ملاحظة : لقد تم تعليق جميع المشاركات حاليا	الانسجام الإقليمي، السياسة الاقتصادية والاجتماعية؛ التعليم، الشباب والبحث؛ البيئة، التغير المناخي والطاقة، المواطنة، الحكم، القضايا المؤسساتية والخارجية.

الدولة	الإمكانيات الموجودة	مجالات التنمية المستقبلية
تونس	برنامج البحر الأبيض المتوسط (CBC)؛ برنامج CIUDAD؛ بناء المؤسسات: تايكس، سيغما والتوأمة؛ MED ENEC II؛ تمهيد الطريق	السياسة الاقتصادية والاجتماعية؛ التعليم، الشباب والبحث؛ البيئة، التغير المناخي والطاقة، المواطنة، الحكم، القضايا المؤسساتية والخارجية.
تركيا	برامج (CBC) (بلغاريا – تركيا؛ حوض البحر الأسود)؛ برنامج CIUDAD؛ تمهيد الطريق بناء المؤسسات: تايكس، سيغما والتوأمة؛	السياسة الاقتصادية والاجتماعية؛ التعليم، الشباب والبحث؛ البيئة، التغير المناخي والطاقة.

3. الدروس المستخلصة من برامج الاتحاد الأوروبي في منطقة جنوب وشرق المتوسط

شارك الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى البرامج القائمة المدرجة في القسم 1، في برامج إضافية في جميع أنحاء منطقة جنوب وشرق المتوسط. ومثل برنامج (اتفاقية المتوسط) MED – Pact واحدة من المبادرات الهامة التي نتجت عن طلب لجنة الأقاليم الوارد في وجهة نظر 2003 للحاجة إلى دعم التعاون بين السلطات المحلية في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.[11] وكان الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو تشجيع إقامة تفاهم أفضل بين المجتمع المدني في منطقة شمال وجنوب المتوسط من خلال تطوير التعاون، التبادل والحوار بين المدن. ويشمل البرنامج تحديداً مساعدة دول المتوسط شريكة الاتحاد الأوروبي، وذلك لتأمين تنمية محلية دائمة وأكثر توازناً من خلال إقامة شراكات بين المدن، وتشجيع تخطيط و إدارة أفضل للبلديات، والتي تنطبق على مجموعة واسعة من العناصر الفاعلة في المدينة. ولقد تم تمويل ما مجموعه تسع مشاريع مع تمويل المشترك من الاتحاد الأوروبي وصولا إلى 4.8 مليون يورو.

تم تعلم عدد من الدروس الهامة خلال تنفيذ برنامج MED-PACT (اتفاقية المتوسط)، والذي يعد ذو أهمية خاصة، لأنه يضمن تحول المشاريع من مرحلة المشاريع التجريبية (المخرجات) إلى تغيير دائم في السلوك (نتيجة) ويمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تأثير دائم من شأنه تحقيق أهداف MED – Pact (تأثير المتوسط). وقد تم تحديد العوامل التالية باعتبارها عواملاً هامة:

- **الملكية المحلية:** تحديد المشاريع التجريبية بطريقة قائمة على المشاركة والذي ينطوي على جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويعد تحديد المشاريع هذا في حد ذاته نتيجة مهمة جدا لمشاريع التعاون اللامركزية مثل مشروع تأثير المتوسط MED Pact. ومع ذلك، فمن المهم جدا ضمان أن "تمتلك" تلك المشاريع المجتمعات التي قامت بتحديدها، أي بمعنى آخر أن يكون إعداد المشروع قوي للغاية ويستجيب إلى الاحتياجات الحقيقةً التي أعرب عنها أصحاب المصلحة. كما أنه من المهم أن يكون مستوى هذه المشاريع واقعياً بما يضمن إمكانية تنفيذه مع الوسائل المحلية المتاحة، وأن تتبين نتائجه / تلمس خلال فترة زمنية معقولة.
- **أهمية تأسيس القدرات المحلية:** يعتبر بناء القدرات المحلية أمر ضروري من أجل استمرارية المشاريع الممولة، فبدون قدرات محلية قوية، تصبح كافة الجهود معرضة للتهديد بمجرد انتهاء التمويل الخارجي.
- **أهمية التعبئة و الالتزام بجلب الموارد المحلية**: يعتقد الشركاء الجنوبيون في بعض الأحيان أن التعاون المركزي هو تبادل باتجاه واحد للقدرات والموارد. ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون الأمر كذلك، لأنه يجب أن يكون هناك تبادل متساو وعادل للموارد ضمن الشراكة. ومن هنا فقد يكون للمشروع التجريبي فرصا أقوى بكثير لتنفيذه في حال التزم الشركاء المحليون بمواردهم للمشروع مهما كانت متواضعة. قد يكون من السهل جدا في بعض الأحيان الافتراض أن زخم الحركة الإدارية في مؤسسات الشركاء المحليين

[11] لمزيد من المعلومات أنظر إلي (http://www.med-pact.eu.)

غير كافٍ، ولكن تجربة تأثير المتوسط في مختلف البلدان والسياقات الموضوعاتية المختلفة قد أثبتت أنه يمكن القيام بالكثير في هذا الصدد.

- **أهمية المشاريع التجريبية المعممة ضمن النطاق الواسع للسياسة على مستوى المدينة والإقليم والحكومة:** هناك مخاطرة بأن يبقى المشروع التجريبي مبادرة معزولة غير متكررة أو أن يكون حدثا فقط في حال فشل في التأثير على/ تحفيز/ إلهام السياق الأوسع للسياسة. في دول جنوب وشرق المتوسط بالأخص ، ربما من الصعب تحقيق التأثير على المستوى المحلي، رغم كون السياق المحلي والإقليمي أكثر انفتاحا وتقبلا لأشكال عمليات الحكم التشاركي، والتي تروج لها مشاريع مثل MED – Pact .

لقد تمت الاستفادة أيضا من عدد من الدروس العامة التي تم تعلمها من خلال تنفيذ برنامج تأثير المتوسط مع عدد من أفضل الممارسات التي تم تحديدها:

- **الاعتراف بأهمية السياق الاجتماعي والسياسي:** من المهم جدا أن لا تدرس بعناية الجوانب الفنية فقط في أي مشروع مقترح بل والجوانب الاجتماعية والسياسية لأي تدخل يتم اقتراحه. وتعد استشارة الشركاء المحليين أمراً بالغ الأهمية في هذا الصدد. وقبل كل شيء، اعتماد نهج لحالة خاصة بالمشاريع! تجنب الافتراض أن ما ينجح بشكل جيد في أوروبا سوف يعمل بشكل جيد في نهاية الأمر في أي بيئة أخرى.
- **الإعداد للشراكة أمر بالغ الأهمية**: الإعداد الدقيق لأية شراكة هو أمر جوهري لنجاح أي مشروع. ويجب أن يتم بناء توافق في الآراء والمفاوضات مباشرة مع السلطات المحلية والإقليمية المعنية وليس من خلال وسطاء، بما في ذلك الحكومات المركزية. ومن المستحسن بدل التوقيع على بيان شراكة بسيط قبل بداية العمل، أن يتضمن البيان أيضا قسماً للتصديق بأن الشريك قد قرأ ووافق على العرض الفني وأن يحتوي على قسم آخر يقر بأنه قد تمت قراءة الميزانية الموافقة عليها.
- **التعرف على البيئة الإدارية المحلية التي يعمل فيها الشركاء:** الاستفسار عن النظام المحلي والمتطلبات الإدارية المحلية قبل البدء بإعداد المشروع. يمكن أن تؤخر بعض الثغرات الإدارية في بعض الأحيان مشروعا بأكمله، وحتى يمكن أن تؤدي في بعض الأحيان إلي إيقافه، حيث أن التعاونات اللامركزية في بيئة الدول الغير منضوية في الاتحاد الأوروبي قد تختلف عن تلك العضو في الاتحاد الأوروبي. وهذا ينطبق بشكل خاص على دول جنوب وشرق المتوسط، ويجب أخذ ذلك في عين الاعتبار عند تصميم سياسات فعالة على المستوى دون الوطني.
- **الأهداف المشتركة هي مفتاح النجاح:** في حالة الشراكات بين كل من الجنوب والشمال، وبين دول الجنوب نفسها، يجب أن يضمن القائمون على المشاريع أن التعاون قد تأسس على أهداف مشتركة ويتضمن مجموعة شاملة من الأنشطة، وليس نشاطا يتم لمرة واحدة والذي يسمى في كثير من الأحيان باسم "الشراكة". ويجب إنشاء شبكات اتصال لتحقيق رؤية مشتركة ووضع جدول أعمال راسخ من أجل إنجاح واستدامة العمل .

- **استخدام عمليات الإدارة المالية القوية:** ليس من السهل دائماً تحويل تمويل الاتحاد الأوروبي إلى الشركاء حيث يتطلب ذلك إجراءات إدارية معقدة، وبدون معالجة هذه الصعوبات بشكل صحيح سيبقى التعاون اللامركزي يفتقد لعنصر أساسي. وليس من العدل الطلب من الشركاء والأفراد دفع التكاليف ومن ثم الانتظار لعدة أشهر للحصول على تعويض. يجب إما أن يقوم الشريك الرئيسي بدفع الأموال اللازمة لتنفيذ الأنشطة بشكل صحيح أو يجب أن يدفع لهم مسبقا. وإن احترام المعالم المالية والإدارية التي وضعها الاتحاد الأوروبي هو أيضا إشارة إيجابية لفرص نجاح المشروع.
- **وضوح الهياكل الإدارية أمر ضروري:** للمشاريع فرصة كبيرة للنجاح عندما تكون هناك ملكية واضحة على مستوى السلطات المحلية الإقليمية من المشروع. ويجب على تقييم العروض لأت تأخذ بعين الاعتبار القدرات الظاهرة لمقدمي الطلب لتعبئة الخدمات الأساسية من داخل المنطقة المتقدمة (مثل التسمية الواضحة للوكالات والخدمات التي ستشارك في المشروع) وتجنب المناقصات التي تخطط للتعاقد مع إدارة المشروع حول المساعدة التقنية الخارجية.
- ويساعد وجود كل من اللجان التوجيهية واللجان العلمية في تحسين أداء المشروع. يجب أن يتم تقييم أداء المشروع بشكل منتظم وأن يتم قياسه في ضوء الإطار المنطقي للمشروع. ولآلية التقييم الخارجية (التي تجمع وتدرس بيانات الرصد) القدرة على تحسين أداء المشروع، شرط أن يتم نشر ومشاركة نتائج التقييم بين دائرة المشروع.
- **يمكن للمهارات اللغوية أن تقطع شوطا طويلا:** يعتبر احترام خصوصية اللغة في كثير من الأحيان على أنه دليل على الاحترام والاعتراف بالتنوع في إطار الشراكة. وبالتالي فمن المهم تحديد ميزانية كافية ووقت كافي لأغراض الترجمة (والمشاكل)، وذلك لترجمة مخرجات المشاريع إلى اللغات المحلية. ومن الضروري أيضاً وجود على الأقل عضو واحد من الفريق في إدارة المشروع و يكون قادرا على التحدث باللغة المحلية للشريك ، وخصوصا عندما يتم القيام بالعمل الميداني الأمر الذي يحتاج إلى التفاعل/ الاتصال الوثيق مع السكان المحليين. والأكثر فعالية هو تقديم التدريب باللغة المحلية من اللجوء إلى عدة مستويات من الترجمة ويعد ذلك مؤشرا جيدا لتحقيق شراكات الاتحاد الأوروبي مع البلدان الخارجية مثل تلك الموجودة في منطقة جنوب وشرق المتوسط .
- **وجود استراتيجية اتصالات واضحة ومتسقة أمر حيوي**: لا تعني الاتصالات ووضوح الرؤية فقط عرض الاتحاد الأوروبي وشعارات المشروع الخاصة على المنشورات والمواد المطبوعة، بل يعني ذلك تبني روح المشاركة وتوثيق الخبرات والممارسات بالإضافة إلى إشراك أصحاب المصلحة عند بدء المشاريع بالتطور. تعد مواقع المشاريع أدوات أساسية في استراتيجية الاتصال للمشروع ويجب أن تُمنح لها موارد مخصصة للحفاظ على تحديثها وتمكينها من عكس الإنجازات الحقيقية للمشاريع مع الاهتمام بخصوصيات لغات الفئات المستهدفة. وبالإضافة إلى ذلك، فانه من المهم أن نتذكر بأن الاتصالات الداخلية بين شركاء المشروع (النشرات الإخبارية، موجزات السياسات، ونقاط المعلومات، تقاسم التقدم، الخ.) تلعب دورا هاما في نجاح المشروع. يمكن أن يكون إنشاء آليات/ مكاتب الدعم (كما هو موضح في أماكن أخرى من مشاريع CIUDAD) مفيدا جدا .

برامج التمويل الإقليمية مقابل برامج التمويل الثنائية

أظهر تنفيذ برنامج Med Pact مزايا هامة لتوجيه تمويل الاتحاد الأوروبي إلى المستوى الإقليمي. على سبيل المثال، كان النهج الإقليمي يعتبر مناسباً خاصة لإدماج مختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في حلبة التعاون حول المعونات، حيث يمكن هذا النهج من الربط بين "المنطقة" وجهاتها الفاعلة وربط الرؤيا و المشاريع التابعة للنهج بروح من التعاون. وللاستفادة من هذه المزايا، من الهام جداً وجود "اعتماد" قوي لعملية التنمية من جانب الجهات الفاعلة المحلية بهدف تعزيز التماسك، وبخلاف ذلك ستبقى هذه مبادئ عامة وغامضة دون أي تأثير يذكر. علاوة على ذلك، من الضروري التزام الجهات الفاعلة المحلية بهدف تعزيز ملكية السلطات المحلية الإقليمية للمشاريع وتحويلها بعيداً عن ثقافة الاعتماد على المعونة. وينبغي بذل جهود لـ: تطوير مجالات واضحة للمسؤولية وتحقيق وضوح في الرؤية للسلطات المحلية الإقليمية، المشاركة في تمييز المبادرات الناجحة ، تشجيع الابتكار والمخاطرة من قبل السلطات المحلية والإقليمية، بالإضافة إلى تعبئة أصحاب المصلحة.

4. كيف يمكن للسلطات المحلية والإقليمية تحسين سبل حصولها على مساعدات الاتحاد الأوروبي

يقدم هذا القسم بعض التوصيات بشأن كيفية قيام للسلطات المحلية الإقليمية من دول جنوب وشرق المتوسط تعظيم مشاركتها في مشاريع مستقبلية، خاصة و أن الموارد المالية لأدوات دول الجوار الأوروبي سوف تزداد بشكل كبير في المستقبل ، وذلك في الفترة المالية القادمة (2014 – 2020). تستند هذه التوصيات إلى كل من التجارب السابقة التي اكتسبها الاتحاد الأوروبي في تقديم برامج مماثلة في أماكن أخرى، وكذلك على ظروف البلدان التابعة للمنطقة الجنوبية والشرقية للمتوسط.

1.4. توصيات عامة من أجل زيادة فرص حصول السلطات الإقليمية والمحلية على مساعدات الاتحاد الأوروبي

هناك عدد من تدابير سياسة "التمكين" العامة، التي يمكن أن تقوم، في حال تنفيذها، بتحسين البيئة التي تعمل فيها السلطات المحلية والإقليمية في دول جنوب وشرق المتوسط. ويمكن لهذه التدابير تعزيز القدرات المؤسساتية للسلطات المحلية والإقليمية في المنطقة للوصول إلى صناديق الاتحاد الأوروبي، وتشمل:

- ينبغي تشجيع هيئات الحكم المختلفة في جنوب وشرق المتوسط ليس فقط بمنح أو زيادة الاعتراف السياسي بالسلطات المحلية والإقليمية، ولكن بإدراجها رسميا وبشكل فعال في عملية التعاون مع الاتحاد الأوروبي. هذا هو شرط أساسي للمشاركة الفعالة للسلطات المحلية والإقليمية في برامج الاتحاد الأوروبي. وسيتعرض أي برنامج للمبادرات لخطر كبير في حال عدم قيام السلطات المحلية والإقليمية بتطوير الأطر المؤسساتية اللازمة.

- يجب تشجيع السلطات المحلية والإقليمية إلى جانب تشجيع الحكومات المركزية، وذلك حيثما أمكن، للمشاركة في مرحلة مبكرة في إعداد اتفاقيات الشراكة والوثائق الاستراتيجية وخطط العمل التي تم وضعها على أساس ثنائي بين الاتحاد الأوروبي ودول الشراكة من جنوب وشرق المتوسط .

- يجب تشجيع حكومات دول جنوب وشرق المتوسط لإنشاء آليات هيكلية للحوار الوطني تنظيما وللتشاور مع وكلاء الدولة الفرعية (أي السلطات المحلية والإقليمية) وكذلك مع منظمات المجتمع المدني، عن طريق جلبها إلى شبكات وجمعيات قائمة وتابعة للسلطات المحلية والإقليمية.

- تهدف مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى توسيع ورفع مستوى التعاون بين السلطات المحلية الإقليمية من الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وجعلها جزءا لا يتجزأ من علاقات الاتحاد الأوروبي مع الشركاء من داخل المنطقة. ويعد دور السلطات المحلية والإقليمية أمراً أساسيا لنجاح تنفيذ مختلف أدوات السياسة التي تشملها مبادرات الجوار الجنوبي، مثل الحكم الرشيد، الإصلاح الإداري واللامركزية، التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التنمية الإقليمية وسياسة التماسك، التعاون عبر الحدود،

حماية البيئة، قضايا النظام العام، منع حدوث الكوارث الطبيعية والكوارث التي صنعها الإنسان والاستجابة لها ، التعاون الثقافي، التعليم، السياحة، والتبادل الطلابي.

- يجب على المفوضية الأوروبية إعادة النظر في عملية إعداد البرامج الإرشادية الوطنية، التي ينبغي أن يتم التفاوض عليها بين الاتحاد الأوروبي والدول الفردية في جنوب وشرق البحر المتوسط، وذلك على أساس الإحتياجات المحددة لكل بلد وقدراته، وعلى أساس مصالحه ومصالح الاتحاد الأوروبي. وينبغي أن حكومة البلد الشريك والمفوضية الأوروبية بالتخطيط على المستوى الوطني بشكل مشترك، كما يجب أن تعمل المفوضية الأوروبية مع البلدان الشريكة على إعداد برامج خطة التنفيذ الوطنية الخاصة بها.
- كما يجب أن تقوم مؤسسات الإتحاد الأوروبي بتشجيع التعزيز المتواصل لتوثيق العلاقات بين السلطات الإقليمية والمحلية للإتحاد الأوروبي ونظيراتها في دول جنوب وشرق البحر المتوسط من خلال منصات المؤسسات الأوروبية القائمة للحوار السياسي المنتظم ومن خلال مشاريع ملموسة مشتركة، بهدف إقامة مسار مشترك للمؤسسة التي قد تتكون في المستقبل من الجمعية المحلية والإقليمية لدول جنوب وشرق البحر المتوسط.
- ينبغي تعبئة الموارد البشرية والتقنية والأكاديمية من دول جنوب وشرق البحر المتوسط عند تنفيذ المشاريع (كاستغلال التوسع في مشاريع التوأمة الإلكترونية للمدارس الثانوية في مصر والأردن).
- ينبغي زيادة المشاركة العامة على نطاق أوسع، بحيث يكون أصحاب المصلحة الشركاء هم مالكو عملية التعاون والمشاريع التي تلي ذلك.

2.4. خطوات عملية من أجل تحديد حجم المساعدات المالية وكيفية طلبها

هناك عدد من التدابير العملية التي، إذا أخذت في الاعتبار، يمكن أن تساعد السلطات الإقليمية والمحلية في دول جنوب وشرق البحر المتوسط في تعزيز قدرتها للوصول إلى تمويل الاتحاد الأوروبي من خلال طلبات التمويل الناجحة. وبشكل عام، تتبع فرص التمويل الطريقة نفسها التي استخدمت في البرامج الأخرى التي تم تمويلها في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة. كما تم توجيه دعوات للمستفيدين المحتملين للمشاركة في الدعوات التي نشرتها المعونة الأوروبية على موقعها على الإنترنت ومن خلال وفود البلدان. وتهدف تلك الدعوات إلى تقديم الاقتراحات والمناقصات. كما سيوجّه التمويل في المقام الأول لتكملة قروض المؤسسات المالية الأوروبية من خلال آلية الجوار للاستثمار. وسيتم في مثل هذه الحالات تطبيق القواعد المحددة المستخدمة في المشاريع التي تمولها آلية الجوار للاستثمار. يمكنكم الإطلاع على مزيد من المعلومات حول الدعوات المنشورة حول تقديم الاقتراحات والمناقصات على موقعنا:

.http://ec.europa.eu/europeaid/work/funding/index_en.htm

كما يمكنكم الإطلاع على المعلومات الخاصة بعملية التمويل من خلال آلية الجوار للاستثمار على موقعنا:

http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/regionalcooperation/irc/investment_en.htm.

الخطوات العملية:

- أولا، في الحالات التي تمتلك فيها السلطات الإقليمية والمحلية فكرة واضحة عن الطريقة التي سيظهر بها المشروع المحتمل، يجب التأكد من أن الطلب المستقبلي سيطابق المعايير المحددة في طلب التمويل. أما في حال عدم وجود فكرة ثابتة عن المشاريع المستقبلية لدى السلطات الإقليمية والمحلية، قد يكون من المعقول دراسة مختلف مصادر التمويل المتاحة قبل وضع قائمة من المشاريع التي تطابق هذه المعايير، كما يجب التأكد من أن مصادر التمويل متاحة للمتقدمين من منطقة جنوب وشرق البحر المتوسط. وتمثل مصادر التمويل المحددة في المادة 1 من هذا التقرير غالبية التمويل المتاح للسلطات الإقليمية والمحلية. ولا يجب التردد في الاتصال بممثلي مصادر التمويل لضمان تلبية أفكار المشاريع لمعاييرها، علماً بأنه يمكن تحديث قاعدة البيانات الخاصة بتقديم اقتراحات للمشاريع وإعلانات الشراء من خلال موقع المساعدة الأوروبية [12].
- ثانياً، ينبغي على السلطات الإقليمية والمحلية، بمجرد تحديد مصدر التمويل المناسب، أن تولي اهتماما خاصا لإثبات الطموح والجدوى عند صياغة الطلبات. كما يرغب الإتحاد الأوروبي وغيره من مصادر التمويل في تحقيق أكبر قدر من التأثير الذي قد يجعل الموارد، على هذا النحو، تنص بوضوح على كيفية وما إذا كان المشروع المقدم أصلياً أم مبتكرا، كما أنه من المهم جداً أن ينص إلى طريقة التي سيتبعها الإتحاد الأوروبي لتحسين محيط السلطات الإقليمية والمحلية. ومع ذلك، ينبغي أحذ الحيطة من الوعود الكثيرة، فإذا كان طلب المشروع المقدم يبدو وكأنه وعد لتقديم أكثر مما هو ممكن، فإنه من غير المرجح أن يجذب المشروع التمويل. وبدلاً من ذلك، يجب التركيز على جعل الأهداف واضحة وقابلة للقياس، مفيدة وقابلة للتحقيق.
- هناك دلائل من بلدان أخرى تثبت أنه تم دعم البرامج التي قامت ببناء علاقات طويلة الأمد بين السلطات الإقليمية والمحلية عبر الحدود الوطنية. كما لا يجب أن تبين مقترحات المشاريع الأهمية الحقيقية للتلبية الفورية فيما يخص المشكلات الحدودية فحسب، بل وينبغي أيضا تقديم خطوات ملموسة نحو بناء شراكة طويلة الأمد من شأنها أن تكون قادرة في المستقبل على التعاون في مواجهة تحديات إضافية. مرة أخرى، لا تخافوا من الاتصال بممثلي مصادر التمويل لضمان صياغة طلبك بطريقة مناسبة، فقد يكونون قادرين على إعطاء مشورة بشأن الجوانب المختلفة لعملية التطبيق.
- ثالثا، يبدو من الضروري للغاية أن تعمل السلطات المحلية والإقليمية على تطوير إمكانياتها الخاصة من أجل التقدم بطلب التمويل وملاءمة الموارد اللازمة حتى تصبح متاحة من أجل التدريب، ذلك أن ملكية المشاريع مسألة حيوية، كما هو الأمر بالنسبة للإدارة المحلية. لذلك يجدر:(1) الاتصال بمصادر التمويل وسؤالهم للإطلاع على التطبيقات السابقة الناجحة أو الفاشلة، (2) تحديد المشاريع القائمة المماثلة (والتي

[12]. انظر https://webgate.ec.europa.eu/europeaid/online-services/index.cfm?ADSSChck=1284977262222&do=publi.welcome&userlanguage=en.

نجحت في جذب التمويل) والنظر في بنية هذا المشروع، (3) حضور أي من المؤتمرات أو ورشات العمل حيث يتم نشر أفضل الممارسات[13].

- رابعاً، قد يتم في بعض الأحيان تعزيز مقترحات المشاريع أو طلبها عن طريق مجموعة من الجهات العاملة، لأنه يمكن النظر إليها على أنها قد تضيف بعض الأهمية على إحدى مقترحات جمع التجارب والخبرات من مجموعة متنوعة من الأفراد. فإذا استطعتَ القيام بذلك، فاعلم أن ذلك سيساعدك على تحسين جودة ونوعية الاقتراح. ومع ذلك، ينبغي اتخاذ عدة خطوات لضمان وضوح أي اقتراح مشروع تعاوني (والتسليم اللاحق) وضمان جذاب مصادر التمويل.

1. حتى تتمكن من تحقيق ذلك، سجل حضورك، وإذا لزم الأمر، قم بتنظيم فعاليات تواصل حيث يمكنك أن تجتمع مع شركاء المشروع المحتملين. للقيام بذلك، كن على معرفة بكل الأحداث التي تجري في منطقة اهتماماتك. للقيام بذلك أيضا، قم برصد جميع المواقع ذات الصلة واشترك في أي نظام تنبيهي عبر البريد الإلكتروني. كما أنه من المفيد رصد الأحداث التي تنظمها السلطات الإقليمية والمحلية القريبة التي تشارك في برامج الإتحاد الاوروبي.
2. وبمجرد تحديد أعضاء المشروع المحتملين، قم بترشيح أحد منسقي المشاريع المعروفين والذين يتمتعون بخبرة ومصداقية في نظر الشركاء.
3. تأكد أن لديك العدد الأمثل من الشركاء، الذين سيعتمدون على البرنامج التي كنت تخطط لتنفيذها، ولكن كن على علم بأنه رغم صعوبة إدارة المجموعات الكبيرة (والتي تتكون من أكثر من خمسة شركاء)، فإن المجموعات الصغيرة (والتي تتكون من فردين أو حتى فرد واحد) يمكن أن تجعل تنفيذ المشروع أمراً شاقاً جدا عندما تكون الموارد قليلة جدا. وبما أنه ليست هناك قواعد صارمة على الأرقام، فربما تكون هناك حاجة للاستفادة من الآراء الخاصة بالمتقدمين. ومع ذلك، قد يوفر فحص العطاءات الناجحة أو الغير ناجحة سابقا نقطة انطلاق مفيدة.
4. حاول استغلال أية فرصة لإقامة اتصالات مع شركاء المشروع المحتملين في كل من الولايات الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة الأخرى. وفي حال تسنى لك حاول أن تثبت أنك صاحب ميراث، وقم بوضع المزيد من المشاريع مع الشركاء الحاليين على المستويين المحلي والإقليمي لتبين وجود علاقة ناشئة مستمرة، وتظهر الإمكانيات التي تؤكد أن هذه الشبكة تهدف إلى حل المشاكل المتواجدة على أرض الواقع.
5. لابد من التأكد أن جميع المشاركين لهم دور واضح يتناسب مع قدراتهم وخبراتهم.
6. يجب أن يلعب جميع المشاركون دوراً في كتابة الاقتراح، وذلك للتأكد من أن يتم استيفاء أكبر عدد ممكن من المعايير. ومع ذلك، فإن منسق المشروع هو من يتعهد بالجزء الأكبر من صياغته، كما سيكون له القول الفصل.

[13]. يمكن النظر في استخدام خبير استشاري خارجي لتقديم المشورة بشأن عملية تقديم العطاءات، ولكن فقط كوسيلة لتدريب الموظفين وتطوير الخبرات الداخلية.

صياغة نماذج الطلبات

تقوم المبادئ التوجيهية لمقدمي الطلبات (التي تشمل نموذج طلب والمرفقات الأخرى) بشرح الغرض من تقديم المقترحات، والقواعد المتعلقة بأهلية المتقدمين والشركاء، وأنواع العمل والتكاليف المؤهلة للحصول على التمويل، وتقييم المعايير (مرحلة الاختيار والجائزة). كما تحتوي هذه المبادئ على تعليمات حول كيفية ملء استمارة الطلب، والبيانات التي يجب إرفاقها مع الطلب الإجراءات التي يجب اتباعها عند التطبيق، كما أنها تعطي معلومات عن عملية التقييم التي ستتبع تلك المرحلة (بما في ذلك جدول زمني إرشادي) بالإضافة إلى معلومات حول الشروط التعاقدية التي ستطبق على المتقدمين الناجحين.

على المبادئ التوجيهية أن تعلن بكل وضوح وبالتفصيل أهداف وأولويات تقديم المقترحات، وأن تولي اهتماما خاصا بمعايير التأهل .كما يجب نشر المبادئ التوجيهية وأي تعديل يطرأ. وتصبح المعلومات المنشورة ملزمة على لجنة التقييم بمجرد انتهاء موعد التقديم.

وبهدف الانتهاء من نموذج طلب المتقدمين، ينبغي أن يضم النموذج الأجزاء التالية:

- مسودة مذكرة .
- معلومات عن العمل المقترح، بما في ذلك الميزانية.
- معلومات عن مقدم الطلب.
- معلومات عن أي شريك.

وعند كتابة النص الأساسي للعمل المقترح يجب عليك استخدام ما يلي:

- برهان على أن الموارد المالية سوف تساعد في تحفيز ودعم التقارب مع الاتحاد الأوروبي، وذلك تمشيا مع نص الدعوة والمبادئ التوجيهية.
- كن واضحا منذ البداية في تحديد أهدافك، واعرض بوضوح كيف سيتم تحقيق هذه الأهداف وكيف سيتم تحديدها، (أي ما هي الدلائل على وجود مشروع ناجح وقابل للتنفيذ) وتحديد العواقب المترتبة عليه. كما يجب عليك أن تبين بوضوح توافق هذه الأهداف مع أفضل الممارسات وأحدث التقنيات في المنطقة. كما يجب أن تكون العواقب قابلة للقياس.
- علل كيف ولماذا تم اختيار جميع أعضاء المشروع وأظهر أن الفريق أهم من مجموع أجزائه.
- كن موجزا ومحدداً وتناول صميم الموضوع.قم بتوفير التفاصيل اللازمة ولكن دون أن تبالغ في الوصف.
- تحقق من الاقتراح مرارا وتكرارا مقارنا إياه مع نص الدعوة والمبادئ التوجيهية، حيث سيتم على هذا الأساس الحكم على طلبك. كما أنك في حاجة للتأكد من أنك تغطي أكبر عدد ممكن من القواعد.

ميزانية الإقتراح

- تعد قواعد الاتحاد الأوروبي إلزامية وصارمة للغاية، لذا يجب عليك اتباع الوسائل المعمول بها لعرض ميزانيتك المحددة في الشروط الواردة بالمرجع، إذا كنت ترغب في أن يتم إدراج طلبك للتمويل (لأنه يتم

رفض كمية كبيرة ومثيرة للدهشة من الطلبات بسبب عدم شمولها على صحيفة منفصلة للإيرادات والنفقات).

- تأكد من أن طلبك معقول، فإذا كنت تسأل عن الكثير، سيتم رفض المشروع الخاص بك، أما إذا كنت تسأل عن القليل جدا، فسيتم رفضه أيضا لأنه سيفتقر إلى المصداقية في كونه قادراً على تحقيق أهدافه. والتمس كيفية العمل من أمثلة النجاح السابقة من أجل إدراك أفضل الممارسات، وما الذي سيحصل على استحسان من قبل المقيمين.
- قم بمطابقة الميزانية مع خطة العمل والأهداف وكيفية إنجازها. كما يجب أن تبين بوضوح سبب الحاجة للمبلغ المالي المحدد لتقديم هدف أو ناتج معين.
- تحقق من المبادئ التوجيهية المالية بعناية فائقة. سوف تتطلب تقريبا كل المشاريع تمويلا مشتركا، ورغم أن قد لا يعني تقديم أموال (أي وقت الموظفين وما إلى ذلك) فتأكد من أن جميع الشركاء يعرفون نصيبهم من الموارد المخصصة وأنها على الأرجح مطابقة لما ورد في هذا الاتفاق، كما يجب الاتفاق على ذلك مقدما لتجنب المشاجرات والنزاعات في أي مرحلة لاحقة.

نقاط عامة يجب مراعاتها عند صياغة الإقتراح الخاص بك

- لا شيء يعمل بشكل جيد مثل قدرتك على إظهار سجل حافل من النجاح في تنفيذ مشاريع مماثلة في الماضي، لأن هذا سوف يوفر المصداقية. لن يتمتع الجميع بالخبرة لتنفيذ مشاريع الاتحاد الأوروبي، ولكن قد يجب أن يكون هناك شخص واحد في فريق الطلب لديه مصداقية في هذا المجال. ولهذا السبب، فمن المنطقي، حيثما أمكن، أن تعمل مع شريك أو شركاء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- خذ في عين الاعتبار أنك سوف تحتاج إلى الكثير من الوقت لاستكمال الاقتراح، فاسمح لنفسك بمدة لا تقل عن 4 أشهر من البداية وحتى النهاية، علماً بأن 6 أشهر يعد وقتاً مثالياً. تذكر ذلك دائما ولكن راقب بعناية المراحل التصاعدية لطلبك في المواقع ذات الصلة بالمشروع.

ملخص: خطوات إعداد طلبات التمويل

1. تحديد دعوة مفتوحة لتقديم المقترحات على إحدى المواقع ذات الصلة.
2. وضع الاقتراح: ما هي الاحتياجات التي تعرف أن مدينتك أو منطقتك بحاجة إليها، وكيف يمكن للمساعدة المالية المقدمة من الإتحاد الأوروبي أن تساعد في تلبية هذه الاحتياجات؟
3. اجراء اتصالات مع الشركاء في المشروع ذات الصلة وتحديد أهداف وغايات المشروع معاً.
4. حساب تكلفة المشروع، جنبا إلى جنب مع شركائك في المشروع.
5. حمل جميع المستندات الهامة لطلب الحصول على تمويل، وتأكد من أن يتم تعبئة كل قسم من الأقسام بشكل مناسب.
6. إعادة كافة وثائق التطبيق اللازمة إلى سلطات التمويل ذات الصلة ضمن الإطار الزمني المحدد في الدعوة لتقديم المقترحات.

الاختصارات

ARLEM: الجمعية الإقليمية والمحلية الأورو - متوسطية
CBC: التعاون العابر للحدود (برنامج)
CIUDAD: التعاون في التنمية الحضرية والحوار
CSF : مرفق المجتمع المدني
EaP: شراكة الشرق
EBRD: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
EIB: البنك الأوروبي للاستثمار
ENP: سياسة الجوار الأوروبية
ENPARD: برنامج الجوار الأوروبي للزراعة والتنمية الريفية
ENPI: الجوار الأوروبي وآليات الشراكة
ENPI-CBC IT-TN: البرنامج الإيطالي- التونسي
EU: الاتحاد الأوروبي
FEMIP: مرفق الاستثمار والشراكة الأورو - متوسطية
JMA: سلطة الإدارة المشتركة
JMC: لجنة المراقبة المشتركة
JTS: الأمانة الفنية المشتركة
LRA: السلطة المحلية والإقليمية
MED-ENEC II: كفاءة استخدام الطاقة في البناء
MSP: الخطة المتوسطية للطاقة الشمسية
NGO : المنظمات غير الحكومية
NIF: مرفق استثمار الجوار
NIP: البرنامج الإرشادي الوطني
NSA-LA: الجهات الفاعلة الغير تابعة للدولة والسلطات المحلية في التنمية (برنامج)
OECD: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PDRP: خطة التنمية الإقليمية الرائدة
SIGMA: الدعم لتحسين الحكم والإدارة
SME : المشاريع الصغيرة والمتوسطة
SPRING: دعم الإصلاحات، الشراكة والتنمية الشاملة
TAIEX: المساعدة التقنية وتبادل المعلومات